جـامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة-

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة الفلسفة

الحقوق والحريات العامة في الفكر السياسي عند محمد عمارة

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر قسم الفلسفة

تخصص: فلسفة عربية إسلامية

إعداد الطالبتين:

- عبدي نوال
- حساين وردة

لجنة المناقشة	
د. برابح أحمد	رئيسا
د. موسى فتاحين	عضوا
د. مرزوق خالد	مشرفا

السنة الجامعية:2018-2019

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير.

الحمد لله الذي خلق عبده ويسر أمره وعلمه ما لم يعلم...

نشكر الله العلي القدير الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة ويسر لنا أداء هذا العمل المتواضع...

نسأله النجاح المتواصل لنا ولجميع من اتخذ من العلم سبيلا ...

الشكر إلى كل من ساعدنا على انجاز هذا العمل ...

الشكر موصول للدكتور " مرزوق خالد " الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه...

الى كل من علمنا حرفا طيلة مشوارنا الدراسي ، وساهم في تعليمنا مبادئ الحياة ...

شكرا جزيلا.

الإهداء.

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ سورة التوبة الاية 105.

ومصداقا لقوله تعالى اجتمعنا، سعينا والسعي واجب ...

وفقنا لإتمام هذا العمل فالله الموفق ..

الحمد لله حمدا كثيرا كلمات لا يطيب الكلام إلابذكرها...

إلى الوالدين العزيزين،الإخوةالأحبة،الأصدقاء، الأساتذة الكرام، وكل طلبة الفلسفة...

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد، وكل من كانت له بصمة في هذا البحث...

الى الأستاذ المشرف " مرزوق خالد " الذي أمن بقدراتنا وصبر علينا في كل خطوة ...

الى المشتغلين بالحقوق والحريات ، والمستغلين لها ...

أهدي هذا العمل الذي هو ثمرة جهد ونتيجة عمل، إلى كل من حفظته ذاكرتي ، ونسيه قلمي.

نوال عبدي.

الإهداء.

الحمد لله على إتمام هذه الرسالة التي بين أيدينا، فأهدي ثمرة جهدي التي طالما تمنيت إهدائها، إلى التي حملتني وهنا على وهن، إلى من رعتني بعطفها وحنانها، إلى أول كلمة نطقت بها شفتاي إلى « أمي الحبيبة " .

إلى من أحمل اسمه بكل فخر وسعى وشغف لأنعم بالراحة والهناء الى " والدي العزيز " .

إلى زوجي العزيز وسندي في الحياة " عبد الحكيم " ، وكل عائلته صغير أو كبير .

إلى من أرى التفاؤل في عيونهم والسعادة في ضحكتهم ، وحبي لهم يجري في عروقي ويبهج بذكرهم فؤادي إخوتي و أخواتي " فاطمة، أم الخير ، سعيدة ، عائشة " " عبد الله ، أمين ، مراد ، نسيم " .

والى كل براعم البيت.

إلى من كان معي على طريق النجاح والخير، وتميزت بالوفاء والعطاء صديقتي " كريمة".

إلى كل الأساتذة الكرام الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم ورشدهم وعلى رأسهم الأستاذ المشرف " مرزوق خالد " فله كل التقدير والاحترام.

وردة حساين.

ملخص.

تقوم الدراسة التي بين أيدينا على ضرورة الاهتمام بالحقوق والحريات العامة ليس من أجل سرد وتتبع مفاهيمها، وإنما كونها إحدى الإشكاليات والقضايا المعاصرة التي تحتاج إلى دراسة ورؤية جديدة، اعتمدنا في هذا على دراسات بعض المفكرين العرب في هذا المجال إلا أن اهتمامنا كان منصبا على معرفة أراء المفكر محمد عمارة في هذا الموضوع وان حديثه عن الحقوق والحريات ليس من أجل تحصيلها كهدف وذلك لأن الشريعة ومصادرها قد حددتها وضمنتها، بل لمعرفة ما يقال فيها ومحاولة الرد على هذه المنظومات الفكرية فنجده في هذا قد قدم رؤية إسلامية جديدة من خلال عرضه لنماذج من حقوق الإنسان وحرياته العامة .

Résumé

L’étude qui se trouve entre nos mains est la nécessité de prêter attention aux droits et libertés du public, non pas à raconter et à suivre leurs concepts, mais parce qu’il s’agit d’un des problèmes et des problèmes contemporains qui doivent être étudiés et d’une nouvelle vision, nous nous sommes basés sur les études de certains penseurs arabes dans ce domaine, mais notre attention est centrée sur la connaissance des opinions Le penseur Mohammed Omara à ce sujet et son discours sur les droits et libertés ne visent pas à rassembler comme objectif car la loi et ses sources ont été identifiées et garanties, mais pour savoir ce qui se dit et essayer de répondre à ces systèmes intellectuels, nous découvrons qu’il a introduit une nouvelle vision islamique en présentant des modèles de droits humains Cela et ses libertés publiques.

مقـــــــدمة

مقدمة:

يحظى العالم العربي والإسلامي باجتهادات، دراسات وأبحاث على الساحة الفكرية المعاصرة وذلك لمعالجة قضايا اجتماعية وسياسية، ازدادت الحاجة إليها خاصة مع ظهور التحديات الغربية والتغريبية، وكانت الحقوق والحريات إحدى هذه القضايا التي تعددت الرؤى واختلفت وجهات النظر، وتباينت أسباب البحث فيها، التي تنوعت بين الانتهاكات والتجاوزات و التعسفات الداخلية والخارجية، وبين غياب وعي أصحابها، كما ارتفعت التساؤلات وكثرت المناقشات حول موقف الإسلام من المنظومات الغربية والإعلانات التي تنادي بحقوق الإنسان وحرياته، والتي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فاشتد التوتر حول حقوق الإنسان كمفهوم عالمي وبين ما أقرته الشريعة الإسلامية، وقلة كتابات المفكرين العرب وحديثهم عن موقف الإسلام منها، أدى بالمفكر المصري محمد عمارة إلى الاهتمام بهذا الشأن فكان له في ذلك حديث عن الحقوق والحريات العامة، باعتبارها من ثوابت الأمة الإسلامية، وإحدى أطر النظام السياسي الذي حددته الشريعة الإسلامية .

وفهمُ هذا الأساس الفكري لنظام الحقوق والحريات في الإسلام هو الذي يجعل الفرد يتمتع بهذه الحقوق والحريات على أنها منح إلهية .

وسنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على الفكر السياسي لمحمد عمارة على القدر الذي نستطيع، والذي حاول من خلاله إعطاء صيغة جديدة لموضوع الحقوق والحريات العامة في الفكر العربي من خلال مشروعه الفكري هذا.

وهذا ما دفعنا لطرح الإشكال الآتي:

ما طبيعة الطرح الذي قدمه محمد عمارة لمسألة الحقوق والحريات العامة في ضوء الخطاب السياسي المعاصر؟.

وإلى أي مدى توافق في فلسفته تلك مع الرؤى الفكرية المساندة والمناوئة؟

ويتصل بهذا الإشكال مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

كيف تشكلت مسألة حقوق الإنسان وحرياته لدى التيارات الفكرية العربية والغربية والتغريبية ؟ وماهي الحدود الفاصلة بينها؟ .

أسباب اختيار الموضوع :

فيما يتعلق بأسباب اختيارنا لموضوع الحقوق والحريات العامة في الفكر السياسي لمحمد عمارة هي رغبة البحث في الموضوعات ذات الصلة بالتخصص (فلسفة عربية إسلامية)، على أن يكون متعلقا بأهم القضايا التي ينادى بها في العالم العربي والإسلامي، ومعرفة ما يقال فيها.

أما من الناحية الموضوعية فمن دواعي الاختيار لهذا البحث كونه متصلا بأبرز معطيات اللحظة الراهنة، والتي أخذت في ذلك أبعادا مختلفة داخل الفكر السياسي الإسلامي المعاصر.

وكذلك محاولة التعمق في فكر محمد عمارة خاصة، باعتباره أحد المفكرين والمثقفين الذين تنبثق دراساتهم وكتاباتهم من داخل المرجعية الإسلامية، في وجه المتحاملين عليها، والمتأثرين بمرجعيات أخرى مناوئة لها.

الدراسات السابقة :

وفيما يخص الدراسات السابقة فلا شك أن فكرة الحقوق والحريات العامة في الفكر السياسي لمحمد عمارة، وما جاء فيها من أفكار مهمة خدمت بشكل كبير المجتمع العربي الإسلامي وأثمرت العديد من الدراسات، ولم تكن مذكرتنا هي أول دراسة لهذه الفكرة وإنما سبقتها

دراسات عديدة ومنها:

مفهوم المواطنة عند محمد عمارة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة العربية المعاصرة ، تقدمت بها كل من الطالبتين: العرش نورة و زايدي نور الهدى، جامعة خميس مليانة ، 2018 ، تناولت هذه الدراسة فكرة المواطنة وسياقها الفكري وأهم مرتكزاتها عند محمد عمارة ، كما تناولت فكرة الحقوق والحريات .

إشكالية التقليد والتجديد في الفكر العربي المعاصر (محمد عمارة نموذجا) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة العربية الحديثة والمعاصرة ، من إعداد أميرة طبيب ، مريم بكدي، جامعة خميس مليانة ، 2018 ، تناولت هذه الدراسة معالم المشروع الحضاري عند محمد عمارة ، وأزمة الحضارة الإسلامية ، إضافة إلى فكرة الحرية وحقوق الإنسان في الإسلام.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في النقاط التالية :

– إبراز فكرة الحقوق والحريات العامة ومرجعيتها الدينية في الخطاب السياسي لدى محمد عمارة .

– تتبع السياق الفكري لتشكل هذه المسألة وتبيان وجهات النظر بين المفكرين العرب .

– إبراز أهم التناقضات بين الاتجاهات الفكرية حول مسألة الحقوق والحريات العامة في الخطاب السياسي الإسلامي .

– تكمن أهميته في مدى اهتمام المفكرين العرب به وارتباطه بقضايا الإصلاح في العالم الإسلامي .

– تعمل هذه الدراسة على محاولة إزالة الغموض حول مسألة الحقوق والحريات العامة عند محمد عمارة وتبيان موقفه منها.

– الكشف عن إسهامات وانجازات محمد عمارة في مجال الحقوق والحريات ، ابتغاء تحقيقه منظومة حقوقية جديدة .

– أردنا من خلال اختيارنا لهذا الموضوع (الحقوق والحريات العامة في الفكر السياسي لمحمد عمارة) ، أن تكون دراسة عملية أكثر منها نظرية وأن تكون لها أبعاد وأفاق استشرافية ولا تنحصر في مذكرة التخرج فقط .

صعوبات البحث:

لا شك أن محاولة البحث في مثل هذه المواضيع لا تخلو من الصعوبة، خاصة وأن طبيعة الموضوع تتطلب دراسة معمقة، ويمكن حصر أهم الصعوبات التي واجهتنا فيما يلي :

– كثرة الكتابات في هذا المجال بشكل كبير وهذا ما شكل أمامنا صعوبة عند محاولة الانتقاء والتمييز بين ما هو أصيل وما هو دخيل.

– صعوبة التحكم في بعض المصطلحات، أو البعد الذي ترمي إليه.

– واجهتنا صعوبة في التواصل مع المفكر محمد عمارة شخصيا.

وعلى كل لقد بذلنا قصارى جهدنا في تبسيط البحث، معرجين على كبرى النظريات في هذا الموضوع بكل ما وسعتنا القدرة في التحليل لذلك نسأل الله أن يوفقنا إلى الصواب، ويقينا أسباب الزلل ويمن علينا بحسن القبول انه ولي ذلك .

منهج الدراسة :

إن طبيعة الموضوع هي التي تحدد نوعية المنهج الذي ينبغي أن يتناول دراسة مسألة الحقوق والحريات، ولمعالجة هذه الإشكالية رجعنا إلى مصادر محمد عمارة ، التي تترجم فلسفته وأصالة فكره، وركزنا في تحليل هذه النصوص من خلال تتبع المنهج التحليلي بغية الكشف عن المقاصد الفلسفية التي يرمي إليها ، كما استعنا بالمنهج التاريخي لتتبع مراحل تطور فكرة الحقوق والحريات العامة وسياقها التاريخي، وكذلك اعتمدنا المنهج المقارن من خلال إجرائنا لمقارنة بين الاتجاهات الفكرية حول هذه المسألة، وفي الأخير استعنا بالمنهج النقدي لتبيان بعض الهفوات التي وقع فيها محمد عمارة .

خطة البحث :

لقد ارتأينا أن يكون بحثنا هذا مكون من مقدمة ، ويقوم على التمفصلات التالية :

ثلاثة فصول، وكل فصل مسبوق بتمهيد وثم نتيجة، يحتوي على ثلاثة مباحث .

الفصل الأول: كان بعنوان مدخل إلى مفاهيم الدراسة وأشرنا فيه إلى تحديد مفهوم كل من الحق والحرية ، وكذا التعريف بالمفكر محمد عمارة ، حاولنا فيه الربط بين هذه المصطلحات ومحمد عمارة التي شكلت إحدى مرتكزات فكره .

المبحث الأول التعريف بالمفكر محمد عمارة، والثاني دلالات مصطلح الحقوق والحريات والثالث التمييز بين الحقوق والحريات .

أما **الفصل الثاني** فقد كان بعنوان السياق الفكري لتشكل مسألة الحقوق والحريات العامة يتضمن هو الأخر ثلاثة مباحث الأول تناولنا فيه الاتجاه اليبيرالي، والثاني الاتجاه الديني،حاولنا من خلاله تتبع أراء القائلين بالحقوق والحريات، أما المبحث الثالث فقد خصصناه للموازنة بين هذين الاتجاهين .

الفصل الثالث فكان تحت عنوان مفهوم الحقوق والحريات العامة في الفكر السياسي لمحمد عمارة يحتوي على ثلاثة مباحث، الأول : الحياة وحرية الرأي والفكر، والثاني خصصناه للحديث عن الشورى والمشاركة في الحيات العامة، والثالث تحت عنوان موقف محمد عمارة

من الأقليات وحرية الاعتقاد، حاولنا من خلاله معرفة أراء محمد عمارة لجملة من الحقوق والحريات العامة .

ثم يأتي بعد ذلك النقد والتقييم، وكذلك خاتمة فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها كما اعتمدنا في بحثنا على مجموعة من المصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة وفهرس الموضوعات.

الفصل الأول

مدخل إلى مصطلحات الدراسة

المبحث الأول: التعريف بالمفكر محمد عمارة.

المبحث الثاني: دلالة مصطلحات (الحقوق والحريات العامة).

لقد خصصنا هذا الفصل للحديث عن سيرة أحد أعلام الفكر العربي الإسلامي محمد عمارة، كما سنتناول فيه وفي موضع منه التعريف بمصطلح الحقوق والحريات العامة التي شكلت إحدى منطلقات فكره، وقبل أن نعرض موقفه من هذه المصطلحات علينا الوقوف والإحاطة بالمدلول اللغوي والاصطلاحي لها، وذلك لمعرفة كيف اصطلح عليها، كونها من المصطلحات التي تتداخل فيما بينها والتي قد تباينت وتعددت بتعدد الآراء والثقافات.

المبحث الأول: التعريف بالمفكر محمد عمارة.

حاولنا في هذا المبحث إبراز الجوانب الهامة في فكر محمد عمارة، ذلك من خلال التعرف على سيرته، مولده ، نشأته، وكذا التعرف على تجربته العلمية، توجهه الفكري والمسؤوليات والوظائف التي تقلدها.

المطلب الأول: سيرته.

إن معظم كتابات محمد عمارة وكملحق لها نجدها تحوي في نقاط سيرة هذا المفكر وذلك حتى يتسنى لكل القراء معرفة من هو محمد عمارة والتي جاء فيها أنه:

محمد عمارة مصطفى عمارة[1].

مفكر إسلامي ومؤلف ومحقق وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، ولد بالريف ببلدة صروة مركز قلين محافظة كفر الشيخ في 28 من رجب 1350 هـ، 7 ديسمبر 1931، حفظ القرآن الكريم وجوده وتلقى العلوم المدنية الأولية تحت ما يعرف بالتعليم الإلزامي، وفي سنة 1945 التحق بمعهد دسوقي الديني الابتدائي التابع للأزهر، ومنه حصل على الشهادة الابتدائية سنة 1949[2].

وفي السنة نفسها التحق بمعهد طنطا الأحمدي الديني الثانوي التابع للجامع الأزهر الشريف، ومنه حصل على الثانوية الأزهرية سنة 1954.[3]

---

[1] محمد عمارة ، الإسلام والأقليات الماضي الحاضر والمستقبل، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط 1 ، 2003، ص 62.

[2] محمد عمارة، الإسلام والسياسة الرد على شبهات العلمانيين، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، طبعة جديدة، 2007، ص 163.

[3] المصدر نفسه، ص 163.

وفي سنة 1954 التحق بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة وفيها تخرج ونال درجة ليسانس في اللغة العربية والعلوم الإسلامية سنة 1965.[1]

حصل عام 1970على الماجستير من كلية دار العلوم في العلوم الإسلامية تخصص الفلسفة الإسلامية بأطروحة عن المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية؛ كما تحصل على الدكتوراه والتي كانت عن الإسلام وفلسفة الحكم سنة 1975.[2]

المطلب الثاني: مساره العلمي و الفكري.

يذكر محمد عمارة أن مسيرته مع العلم والفكر بدأت تحقيقا لنذر قطعه والده على نفسه أن يهبه العلم الشريف، فلقد انضم عمارة وهو شاب إلى حزب مصر الفتاة الذي نشأ في ثلاثينات القرن العشرين ، إذ عرف هذا الحزب بتوجه عروبي ثوري في الدفاع عن العرب، كما انخرط عمارة وهو في المرحلة الابتدائية في الحركة السياسية الوطنية فشارك سنة 1946 في أول مظاهرة في حياته ضد مشروع معاهدة صدقي بيفن بين الحكومة المصرية وسلطة الاحتلال الانجليزي[3].

وفي عام 1947 مارس عمارة الخطابة في المساجد ضد اليهود ودفاعا عن قضية فلسطين، وكتب عام 1948 أول مقال في حياته بعنوان الجهاد، وفي عام 1949 انضم إلى الحزب الاشتراكي، وبعد حرب ضباط الأحرار والإطاحة بالنظام ألغيت الأحزاب

[1] المصدر نفسه، ص 164.

[2] محمد عمارة، الإسلام والأقليات الماضي الحاضر والمستقبل، مصدر سابق، ص 61.

[3]–www.google .com, jazira.net آخر تحديث 22–09–2015 على الساعة 18:16 بمكة مكرمة ، يوم 2019/01/08 على الساعة 16:34سا

السياسية فلم يجد عمارة في الاتجاه الاشتراكي سندا لأفكاره لذلك التحق بالاتجاه اليساري سنة 1953[1].

وبانخراطه في الاتجاه اليساري أصبح عمارة عضوا فيه .ونتيجة لذلك تزايد نشاطه الثوري الأمر الذي أدى بإبداعه السجن، ونتيجة لهذه الظروف بدأ عمارة في هذه الفترة يألف الكتب الأمر الذي جعله يبدأ بمراجعات فكرية قادته في النهاية إلى مغادرة المعسكر اليساري والانضمام إلى الاتجاه الإسلامي[2].

يذكر محمد عمارة في لقاء له ، أن له موقف من الوظيفة العمومية إلا ما يحقق الكسب، إذ يعتبرها نوعا من الرق، لذلك كان يعزف عن طلبها حتى يتفرغ لمشروعه الفكري، الذي اعتبره أهم القرارات في حياته ،ورأى أن العمل الفكري هو رسالة ونوع من العبادة، وبسبب عضويته في مجمع البحوث الإسلامية اقترح الرد على الكتب المخالفة بالحجة "" والبرهان، عمل على تشكيل لجنة برفقة زملائه لإجراء صلح بين الحكومة المصرية وجماعات العنف السياسي[3].

ناصر عمارة ثورة 2011 التي أطاحت بحكم حسني مبارك ووصفها بأنها ثورة شعبية من أعمق الثورات التي عاشتها مصر في العصر الحديث.[4]

---

[1] الموقع نفسه.

[2] الموقع نفسه.

[3] فيديو: وحي القلم، محمد عمارة، الاعتكاف في محراب الفكر، موقع الملفات الإسلامية، islamic fils.net الجزيرة ،بتاريخ 2019/04/09 على الساعة 15.53

[4] www.google.com,eljazira.net آخر تحديث 22-09-2015 على الساعة 16:26 بمكة مكرمة يوم 2019/01/08 على الساعة 16:34

بعد أن تفرغ محمد عمارة للعمل الفكري نجده عمل على تشكيل مكتبة قرأ من خلالها ألوانا من العلوم الإسلامية، الفقه، التصوف، ذخائر الأدب العربية، دواوين الشعر، الأمر الذي أكسبه روح التأليف والتأثر بالمفكرين العرب الذين حملوا مسؤولية النهوض بالأمة وخاصة مع تعالي التحديات الغربية أمام العالم الإسلامي.[1]

وباهتمام محمد عمارة بالفكر والتفكير، نجده قد درس وحقق لأبرز أعلام اليقظة الإسلامية الحديثة أمثال الطهطاوي، الأفغاني ، كما كتب عن أعلام التجديد الإسلامي مثل الشيخ الغزالي ، خير الدين التونسي.[2]

إذ قدم في هذ العديد من الكتب التي كانت بين التأليف، الدراسة ، التحقيق كما كان اهتمامه منصبا على كل القضايا، فنجده عمل على الدفاع على الإسلام من خلال الرد على العلمانيين، إذ تعددت كتاباته في هذا منها "كتاب الإسلام والغرب افتراءات لها تاريخ "الذي بين فيه أن الهدف من هذا الكتاب ليس دعوة لكراهية الغرب، وإنما تسليط الأضواء على الوقائع التي تسمم العلاقة بين الغرب والإسلام[3].

وفي نفس التوجه كتب كتاب " علمانية المدفع والانجيل " بين فيه أن العداء للإسلام إنما بسبب الحداثة الغربية التي تريد فصل الدين الإسلامي عن الدولة والسياسة من خلال فرض العلمانية[4].

---

[1] الموقع نفسه

[2] محمد عمارة، الإسلام والسياسة الرد على شبهات العلمانيين، مصدر سابق ص 164

[3] محمد عمارة ، الإسلام والغرب افتراءات لها تاريخ ، مركز الأعلام العربي ، مصر ، ط 1 ، 2006، ص، ص 5-6.

[4] محمد عمارة ، علمانية المدفع والإنجيل التحالف الغير المقدس بين المدفع العلماني وإنجيل المنصرين، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، مصر، ط 1 ، 2007، ص 7.

كما كتب أيضا وفي نفس التوجه كتاب "الإسلام و الآخر من يعترف بمن؟ ومن ينكر من؟ "وكتب أيضا كتاب "الإسلام والسياسة والرد على شبهات العلمانية"، وفي حديثه عن العقلانية ألف كتاب "مقام العقل في الإسلام"، وعن التنوع الديني كتب كتاب "الإسلام والتعددية الاختلاف والتنوع في إطار الوحدة".

وبالرغم من أنه أفرد العديد من كتبه للرد على العلمانيين فإن قضايا العدل الاجتماعي والثورة على الظلم ظلت ظاهرة في كتاباته.[1]

ففي حديثه عن القضايا الاجتماعية نجده ألف كتاب بعنوان "التحرير الإسلامي للمرأة "يهدف من خلاله إلى إنصاف المرأة و تحريرها بالاستناد إلى نموذج الإسلام في مواجهة النموذج الغربي من خلال تبيان حقوقها.

كما ألف كتاب "المرأة في رأي الإمام محمد عبده، « ومن مؤلفاته في السياسة كتاب "الإسلام وحقوق الإنسان"،"حقائق وشبهات حول السماحة الإسلامية وحقوق الإنسان".

من خلال تتبع المسار الفكري لمحمد عمارة نجده ذا شخصية إسلامية، يجتمع فيها الجانب الثوري، السياسي والفكري، كتب في العديد من المجالات هذا دليل على تميزه وموسوعية فكره، وبهذا يمكن القول أن الدكتور عمارة يحسب من الاتجاه الإصلاحي التجديدي، ومن خلال القضايا التي اشتغل عليها أمكننا القول أن عمارة هو شخصية ذات أبعاد سياسية، اجتماعية دينية.

المبحث الثاني: دلالة مصطلحات (الحقوق والحريات العامة).

---

[1] تحديث 22-09-2015 على الساعة 16:26 بمكة آخر www.google.com,eljazira.net
مكرمة يوم 2019/01/08 على الساعة 16:34

المطلب الأول: دلالة مصطلح (الحق).

- الحق لغة :

جاء في لسان العرب أن الحق نقيض الباطل وجمعه حقوق وحقائق، حق الأمر يحق حقا وحقوقا: صار حقا وثبت، احتق القوم : قال كل واحد منهم الحق في يدي ، قال ابن سيده: وحقه على الحق وأحقه عليه واستحقه : طلب منه حقه.[1]

وعليه فالحق في لسان العرب هو نقيض الباطل، والأمر الثابت.

في معجم مقاييس اللغة يرى ابن فارس بأن الحق: الحاء والقاف أصلا واحد، وهو يدل على إحكام الشيء وصحته، فالحق نقيض الباطل، ويقال حق الشيء: وجب، واحتق الناس في الدين: إذ ادعا كل واحد الحق، وفلان حامي الحقيقة إذا حمى ما يحق عليه أن يحميه.[2]

كما ورد أيضا أن الحق من الحقة: وهي أخص منه لدلالتها على حصة معينة منه، ويقال هذه حقتي أي حق مخصوص، والأحق: يستعمل لمعنى الاختصاص من غير مشاركة نحو زيد أحق بماله أي لا حق لغيره فيه.[3]

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار الكتاب العلمية ، حققه عامر أحمد حيدر ، مراجعة عبد المنعم خليل إبراهيم ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 2001 ، ص ص 58 . 59 .

[2] ابي الحسين أحمد ابن فارس زكريا، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، ج 2 ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1979، ص ،ص ، ص15-16-17.

[3] لويس معلوف، المنجد في اللغة والأعلام ، دار الشروق ، بيروت، لبنان، ط 36، 1997، ص 114.

ما يفهم من هذا أن للحق معاني مختلفة ، اختلفت باختلاف اشتقاقاته، وتنوعت بين المعاجم، إلا أن التعريف الذي ورد في معجم المنجد في اللغة والأعلام الذي جاء على نحو الاختصاص من غير المشاركة وهو الأقرب إلى موضوع الدراسة والذي سيكون عليه البحث فيما سيأتي.

الحق اصطلاحا:

لقد اختلفت وتعددت تعريفات الحق في المعاجم وبين الفلاسفة، الفقهاء والمناطقة ، فلقد جاء في المعجم الفلسفي أن الحق فلسفيا هو أحد القيم الثلاثة (الحق، الخير، الجمال) التي تؤلف مبحث القيم العليا.[1]

وفي معجم المصطلحات الفلسفية جاء الحق على أنه قوة قبل كل شيء، وهو قوة باطنية أسمى من سائر القوى، والشعور بالحق دافع حيوي يدفع الإنسان إلى أن يفعل ما يجب عليه أن يفعله، وهو فيض من الحياة يطلب أن يتحقق وأن يبذل ذاته.[2]

وفي نفس التعريف الفلسفي يرى الفارابي بأن الحق يساوق الوجود، والحقيقة قد تساوق الوجود الذي يخصه ، وأكمل الوجود هو قسطه من الوجود ، وأيضا فإن الحق قد يقال

[1] إبراهيم مذكور، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر القاهرة، د ط، 1983، ص 73.

[2] عبد المنعم الحفني، المعجم الشامل للمصطلحات الفلسفية ، مكتبة مدبولي، مصر، القاهر، ط 3 ، 2000، ص ص 303-304.

على المعقول الذي صادف به العقل الموجود حتى يطابقه وذلك الموجود من جهة ما هو يقال له أنه الحق[1].

أما من الناحية المنطقية فيرى الجرجاني أن الحق في اصطلاح أهل المعاني هو الحكم المطابق للواقع يطلق على الأقوال والعقائد والأديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك ويقابله الباطل.

كما يرى أيضا أن الحق: اسم من أسماءه تعالى، والشيء الحق: أي الثابت حقيقة، ويستعمل في الصدق والصواب أيضا، ويقال: قول حق وصواب.

أما الحق في اللغة على حد تعبيره (الجرجاني) هو الثابت الذي لا يسوق إنكاره[2].

كما عرف الحق أخلاقيا بأنه: هو ما طابق القواعد والمبادئ الأخلاقية.[3]

هذا من الناحية الأخلاقية، أما من الناحية الشرعية فقد عرف الحق بأنه ظهور كون الشيء حق واجب لغير، وأيضا ما ثبت به الحكم وعرف الحق بأنه مصلحة مقررة شرعا وقانونا، فالحق مصلحة تثبت للإنسان والقول مصلحة، المقصد منه هنا هو حصول المنفعة وهي امتياز ممنوح له وممنوع لغيره، والحق هو ما قرره الشرع والدين والقانون والعرف ولهذا يكون الحق مصلحة ومنفعة[4].

---

[1] أبي نصر الفارابي، أهل المدينة الفاضلة، تقديم وتحقيق ألبير نصري نادر، الفصل الخامس، دار الشروق، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت لبنان، ط 2 ، 1986، ص 48.

[2] علي ابن محمد السيد الشريف الجرجاني ، معجم التعريفات ، تحقيق ودراسة محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير ، القاهرة، د ط ، 2003، ص 79.

[3] إبراهيم مذكور، المعجم الفلسفي ، ص 74 .

[4] طه حسام محمد، الحقوق الأساسية للإنسان في الشريعة الإسلامية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة ديالي ، ص 204.

يظهر من خلال التعريفات سابقة الذكر أن الحق قد اعتبر أحد العناصر المشكلة لمبحث القيم، كما اعتبر أيضا لدى البعض الشيء الثابت، وارتبط عند الآخرين بالمصلحة والمنفعة، والقول أن الحق هو مصلحة تثبت للإنسان هو التعريف الذي له صلة بموضوع دراستنا وهو الثابت الذي لا يجب إنكاره، ووجه العلاقة بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية هو الشيء الثابت.

المطلب الثاني : دلالة مصطلح (الحرية).

الحرية لغة :

جاء في معجم مختار الصحاح أن الحر ضد العبد، وتحرير الرقبة عتقها وتحرير الولد أي تفرده لطاعة الله وخدمة المسجد.[1]

وفي معجم لسان العرب قال ابن الأعرابي حر يحر حرارا إذا اعتق، وحرره : أعتقه، فله عدل محرر أي أجرى معتق، والمحرر الذي يجعل من العبيد حرا فأعتقه، ويقال حر العبد يحر حرارة أي صار حرا[2].

وفي معجم مقاييس اللغة ورد مصطلح الحرية من حرف الحاء والراء له أصلان الأول ما خالف العبودية وبرء من العيب والنقص، والثاني ما خالف البرد[3].

---

[1] محمد ابن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح ، فصل الحاء، باب الراء، المطبعة الكلية ، ط 1 ، 1329 هـ، ص ص 152-153.

[2] ابن منظور ، لسان العرب، المجلد الرابع، تحقيق عامر أحمد حيدر ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 ، 2003، ص ، ص 208-212.

[3] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د ب ، د ط ، 1979 م، ص ص 7 8 .

بالاستناد إلى المعاجم التي ورد فيها المدلول اللغوي لمصطلح الحرية وبالرغم من تنوعها يظهر أنها تتفق على أن الحرية هي العتق والتحرير.

الحرية اصطلاحا :

لقد ورد مصطلح الحرية بوجهها العام على النحو التالي :

هي حال الكائن الحي الذي لا يخضع لقهر أو غلبة، ويفعل طبق الطبيعة وإرادته تطلق على الكائنات الحية جميعها من نبات وحيوان وإنسان.[1]

وفي معجم جميل صليبا :

هي الخلوص من الشوائب أو الرق أو اللؤم، فإذا أطلقت على الخلوص من الشوائب دلت على صفة مادية، يقال ذهب حر لا نحاس فيه ، وإذا أطلقت على الخلوص من الرق دلت على صفة مادية اجتماعية ويقال رجل حر أي طليق من كل قيد سياسي أو اجتماعي وإذا أطلقت على الخلوص من اللؤم دلت على صفة نفسية أي كريم لا نقيصة فيه.[2]

وبهذا المعنى فإن للحرية مفهوم سياسي، اجتماعي، ونفسي.

كما أن الحرية قد اختلفت في تعريفاتها بين الفلاسفة فهناك من يعرفها بأنها انطلاقة الإنسان نحو كماله دون عوائق أو حواجز مرتبطة بشوائب الأرض أو الجسد.

---

[1] إبراهيم مذكور ، المعجم الفلسفي ، ص 71 .

[2] جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج 1، دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان، د ط، 1982، ص ص 461-462.

وهناك من يعرفها أيضا بأنها الخضوع للعقل، والإنسان الحر هو الذي يعيش وفقا لتوجهات العقل.[1]

هذا كله من الناحية الفلسفية أما الحرية في علم النفس عرفت على أنها: القدرة على تحقيق الفعل دون الخضوع لتأثير قوى باطنية سواء كانت البواعث أم الدوافع. وفي القانون هي: القدرة على تحقيق فعل أو امتناع عن تحقيق فعل دون الخضوع لأي ضغط خارجي.[2]

كما ذكرت في إعلان حقوق الإنسان الصادر عام 1789 أنها: حق الفرد في أن يفعل ما لا يضر بالآخرين. وفي الفقه الإسلامي هي: المكنة العامة التي يقررها الشارع للأفراد على السواء تمكينا لهم من التصرف على غيرة من أمرهم دون الإضرار بالغير.[3]

وحتى نزيد هذا التعريف وضوحا نستند إلى تعريف وهبة الزحلي الذي يرى أن الحرية هي ما يميز الإنسان عن غيره، ويتمكن بها من ممارسة أفعاله وأقواله وتصرفاته بإرادته واختياره من غير إجبار ولا إكراه في حدود معينة. أما عند متصوفة الإسلام والسالكين فهي: الخروج عن رق الكائنات وقطع جميع العلاقات والأغيار، فهي تحرر من رق الشهوات وفناء العبد في إرادة الحق[4].

---

[1]. بن بلقاسم أحمد ، محاضرات في الحريات العامة ، ألقيت على طلبة سنة أولى ماستر " منازعات القانون العمومي " ، جامعة محمد لمين دباغين ، سطيف 2 ، 2015 . 2016 ، ص 5 .

[2] مراد وهبة، المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط 5، 2007، ص 275.

[3] ناصر بن سعيد بن سيف السيف، أسس الحرية في الفكر الغربي، الجديد و الحصري، ط 1 ، 2017، ص 10.

[4] إبراهيم مذكور، المعجم الفلسفي ، 71.

وفي تعريف آخر هي انقطاع الخاطر عن التعلق بما سوى الله بالكلية، وفي الفلسفة المسيحية ليست فرصة للجسد بل هي الخدمة بمحبة الروح.[1]

ما يفهم من هذا كله أن الحرية قد اختلفت في تعريفاتها بينما هو ديني، قانوني وفلسفي وهذا التنوع كله يعكس صعوبة إيجاد تعريف موحد لها، فالحرية في اللغة والاصطلاح هي التحرر العتق والخلوص من القيود وفعل كل مالا يضر بالآخرين، وهو وجه العلاقة بينهما ، فتعريف الفقه الإسلامي نراه أقرب إلى موضوع البحث والدراسة.

الحريات العامة :

إن وصف الحرية بالعامة أو العمومية يشير إلى تدخل الدولة، بحيث تصبح الحريات العامة تستلزم اعتراف الدولة بحق الأفراد في ممارسة عدد من النشاطات المحددة بمعزل عن أية ضغوطات خارجية.

فالحريات العامة أساسا هي الحريات التي يكرسها القانون الوضعي، بجميع فروعه، ولهذا كان الذي يضفي على الحرية صفة العمومية هي تدخل السلطة للاعتراف بها وتهيئة الظروف المناسبة لممارستها.

الحريات العامة هي مكنات يتمتع بها الفرد بسبب طبيعته البشرية ونظرا لعضويته في المجتمع.

[1] عبد المنعم الحفني ، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة ، ص 295.

الحريات العامة يطلق عليها أحيانا الحقوق الأساسية التي يخولها دستور دولة ما لمواطنيها، ويصونها ضد التجاوزات ومختلف ضروب التعسف التي قد تتعرض لها سواء من قبل الأفراد أو من قبل السلطة.[1]

وفي موضع أخر عرفت الحرية على أنها تلك الحقوق المحددة والمعترف بها من قبل الدولة .[2]

يعرفها كوليار بأنها حالات قانونية مشروعة ونظامية، حيث سمح للفرد أن يتصرف كيفما يشاء، ومن دون قيود في إطار حدود مضبوطة من طرف القانون الوضعي ومحددة تحت رقابة من قبل السلطة، مكلفة بحفظ النظام العام.[3]

تعبر الحريات العامة عن تلك الحريات الأساسية اللازمة للأفراد على السواء دون تمييز، والتي تعمل الدولة على صيانتها والحفاظ عليها، وهي ليست فردية تخص شخص دون الآخر بل هي عامة لكل الأفراد وهي حق من حقوقهم.

المطلب الثالث: التمييز بين الحقوق والحريات.

من أهم المصطلحات التي تتشابه وتتداخل مع الحرية مصطلح الحق، فلقد شاع الخلط بينهما حتى أن البعض قد استخدم المصطلحين كمترادفين، إلا أن الغالب قد ميز بينهما على النحو التالي:

---

[1] بن بلقاسم أحمد، محاضرات في الحريات العامة، جامعة سطيف، كلية الحقوق، 2015،2016، ص، 8،9.

2 ياسر الحويش ، مهند نوح ، حقوق الإنسان ، الجامعة الافتراضية السورية ، الجمهورية العربية السورية ، د ط ، 2018 ، ص 22 .

[3] بو جلال صلاح الدين، محاضرات في قانون حقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة سطيف، 2014/2013، ص،4.

إذ يرى بعض الدارسين أن الحق ثابت قبل الحرية، ومثال ذلك أن الانتخاب والترشح لابد أن يثبت أولا ببلوغ السن القانوني لممارسة الحقوق السياسية، ثم تأتي الحرية في ممارسة ذلك الحق، فالحرية هي تملك الإنسان لزمام نفسه في أن يفعل ما يريد دون إلحاق ضرر بالغير، فحق الملكية يعطي لصاحبه الحرية في التصرف كيفما يشاء، ولكن إذ كان هذا التصرف يضر بالغير فهذا قيد على حرية التصرف .

ويرى آخرون أن الحرية لا يقابلها التزام على عاتق الغير بوجوب القيام بعمل أو أداء معين، بخلاف الحق المقترن بالواجب لدى الغير وذلك بأن هناك واجبا على الغير وهو عدم الاعتداء على حق وحرية الآخرين.

إضافة إلى أن الحق من حيث الأصل له صفة الخصوصية أما الحريات فلها صفة العمومية، فالفرق بينهما كالفرق بين الطريق العام والخاص.[1]

وعلى حسب بعض القانونيين هناك فرق بين الحق والحرية في المفهوم ينعكس على مدى التصرف في كل منهما، فجوهر الحق عندهم اختصاص أي إنفراد واستئثار بموضوع الحق ومحله، بحيث يكون لصاحب الحق سلطة التصرف بما اختص به ضمن الحدود التي رسمها له الشرع، أما الحرية فهي المكنة العامة التي قررها الشارع للأفراد على السواء تمكينا لهم من التصرف على خيرة من أمرهم، دون الإضرار بالآخرين، فالتصرف موضوع الحرية مأذون به قانونيا وهو من قبيل المباحات والإجازات

[1] نسرين محمد عبده حسونة، حقوق الإنسان المفهوم والخصائص والتصنيفات والمصادر، شبكة الألوكة الجديد و الحصري ، ماجستير ، صحافة ، 1436 / 2015 ، ص ص 5 ، 6 .

وبالتالي فالحرية لا تستلزم وجود استأثار بموضوعها فكل الأفراد يتمتعون بها على قدر مشترك أي لا ينفرد بها أحد دون الآخرين[1].

وفي هذا يقول جون ريغو أحد القانونيين أن مفهومي حقوق الإنسان والحريات العامة متقاربان لكنهما رغم ذلك مختلفان، فمن ناحية ليس لهما نفس المستوى ومن ناحية أخرى ليس لهما نفس المحتوى.

ومن هذا المنطلق فنقاط الاختلاف بين حقوق الإنسان والحريات العامة تكمن في:

أن حقوق الإنسان طبيعية لصيقة به، سواء اعترف بها أم لم يعترف بها، بينما الحرية هي ممارسة هذا الحق بعد الاعتراف به[2].

الحرية هي تمهيد للحق أي هي أسبق منه ولن تصبح الحرية حق إلا بممارستها ممارسة يتطلبها القانون.

الحرية تضم جميع الأفراد على قدم المساواة على خلاف الحق فحرية التعاقد مكفولة للجميع، لكن لا يتمتع كل الناس بنفس الحقوق عند ممارستهم هذه الحرية، كما أن نطاق الحرية واسع لأنها تثبت بوجهها الإيجابي والسلبي أما الحق بوجهه الإيجابي فقط[3].

-إن الرأي المفرق بين الحق والحرية إذ اتفق على التمييز بين كل منهما إلا أنهم قد اختلفوا في أسبقية كل واحد منهما، فهناك من يرى بأن وجود الحرية لا يكون إلا

---

[1] بن بلقاسم أحمد، محاضرات في الحريات العامة، جامعة سطيف، كلية الحقوق 2015-2016 ص10-11.

[2] المرجع نفسه، ص، ص 10 -11.

[3] المرجع نفسه، ص11.

بوجود الحق، وهناك من يرى بأن وجود الحرية يكون قبل الحق، ومنهم من جعل مبدأ عدم إلحاق الضرر بالآخر كشرط لوجود الحرية، والبعض الآخر أكد على أن الحرية لا ترتبط بالتزام على عكس الحق.

فالتمييز بينهما كان من حيث التعريف، المحتوى والخصائص.

– وعلى الرغم من هذا التمييز فإن بعض الاتفاقيات والإعلانات جمعت بين المصطلحين منها المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تقر بأن لكل فرد الحق في الحياة ، الحرية والأمن الشخصي، وكذلك المادة 9 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والتي ترى بأن لكل فرد الحق في الحرية والسلامة الشخصية، وكذلك نصت المادة 5 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أن لكل فرد الحق في الحرية والأمان[1].

[1] نسرين محمد عبده حسونه، حقوق الإنسان المفهوم والخصائص والتصنيفات والمصادر، ص 6 .

إننا في هذا الفصل ومن خلال الوقوف على ترجمة لحياة المفكر محمد عمارة ، وضبط مصطلحات الدراسة (الحقوق والحريات)، من خلال تحديد مفهومها ، ومعانيها وتبيان الفوارق بينها، يظهر أن تعدد معانيها واختلافها من رؤية إلى أخرى هو دليل على كثرة الاشتغال بها، والمفكر المصري محمد عمارة بالرغم من اهتماماته الفكرية والثورية نجده من المهتمين الذين قالوا في الحقوق والحريات كلمة، لأنه كان ينادي بالعدل وهي التي سنعرضها فيما سيأتي من البحث.

الفصل الثانـي

السياق الفكري لتشكل مسألة الحقوق والحريات.

المبحث الأول: اهتمامات الاتجاه الليبرالي بالحقوق والحريات.

المبحث الثاني: اشتغال الاتجاه الديني بالحقوق والحريات.

المبحث الثالث: الموازنة بين الاتجاهين في المسألة.

يعد موضوع حقوق الإنسان وحرياته من بين أهم القضايا التي شغلت أذهان المفكرين والباحثين وخاصة في الوقت المعاصر، فهي من القضايا التي تفرض نفسها على الساحة الفكرية، إذ تزايد التركيز والاشتغال بها ليس في العالم الغربي فقط بل في العالم العربي نتيجة لانتهاك حقوق الإنسان وحرياته في كل المجالات وسيطرة نزعة الظلم والاستبداد، فنجد في ذلك محاولات دولية، وطنية وعالمية تسعى إلى تحصيل هذه الحقوق وتقنينها، وبهذا أصبحت من أبرز إشكاليات الفكر العربي المعاصر، تنوعت الدراسات فيها بين المؤتمرات، الندوات.

المبحث الأول: اهتمامات الاتجاه الليبرالي بالحقوق والحريات

المطلب الأول: اجتهادات بعض المفكريين الليبراليين

تعددت الدراسات حول حقوق الإنسان وحرياته في الرؤية الليبرالية والتي لها أبعاد فكرية غربية ومن بين هؤلاء نجد:

أولا: زكي نجيب محمود (1905 م . 1993 م) .ZAKI NADJIB MAHMOUD

لقد شهد العالم العربي إرهاصات النهضة في نهاية القرن 19م عشية تبلور الوعي بقضية النهضة العربية، انطلاقا من تلقي أفكار تيار إصلاحي واسع يدعو إلى القيام بالتجديد، وبالتالي التأسيس لفكرة النهضة ضمن الخطاب الإصلاحي التجديدي، وفي هذا السياق ظهرت تيارات ليبرالية تدعو إلى فكرة الديمقراطية، وحقوق المواطنة، العدل، المساواة الحرية والعلمانية ومن هؤلاء الليبراليين نجد زكي نجيب محمود رائد الوضعية المنطقية في العالم العربي، وقد تعددت كتاباته عن الحرية ونجد من هذه الكتب " عن الحرية أتحدث " ،" طريقنا إلى الحرية"، حصاد السنين ".

يعد زكي نجيب محمود واحد من مفكري العرب الذين كان لهم حديث عن الحرية، فجنده في كتابه "طريقنا إلى الحرية " و في حوار له و من خلال الأسئلة التي كانت تطرح عليها نجده يتحدث عن الحرية، فيبين فيها أن معرفة ما يشغل إهتمامات التيارات الفكرية في أي عصر إنما يكون ذلك بمعرفة الكلمات التي كثر دورانها على الأقلام، ليتبين انها هذا المصطلح هو محورا عقليا لشعب معين وامة معينة، و كلمة الحرية كانت أكثر الكلمات التي عرفتها الأمة العربية خلال القرن 19 و 20 [1].

[1] زكي نجيب محمود، طريقنا إلى الحرية، عين الدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، دون بلد ، ط 1، 2010 ، ص46

يبين زكي نجيب محمود أن مصر و كجزء من الوطن و الأمة العربية كانت سابقة في البحث عن الحرية الإنسانية وكانت تطالب بها بداية من تلك البعثات التي أرسلها محمد علي إلى أوروبا، إلا أن الحرية التي ناد بها الطهطاوي ، و كذا محاولة تحصيل الحرية من خلال القضاء على الاحتلال البريطاني، وبهذا أخذت تنموا المطالب نحو تحصيل الحرية في مختلف المجالات، إلا أنه و حسب زكي نجيب محمود فالأمة العربية في هذه الفترة قد سعت إلى التحرر وليس الحرية، والحرية حسبه لا تتحقق إلا إذا كان الانسان محيطا بعلم ومعرفة وان نكون أحرار هو ان يكون لنا معرفة في مجال العلوم و الصناعات و التقنيات الميكانيكية [1].

وفي تعريفه للحرية نجده يقول:" إذن هي لمن يعرف تفاصيل الميدان الذي يريد ان يكون فيه حرا ".[2]

مما سبق يتضح أن الحرية الإنسانية مشكلة قديمة أعيد النظر فيها في الوقت الحديث والمعاص، وحسب رأيه أن الحرية مرتبطة بمدى قدرة الفرد في تحصيل العلم والمعرفة وهذا ما يستدعي القول أن حرية الإنسان مرتبطة بالمعرفة والكفاءة.

وفي موضع أخر يؤكد أن الحرية ترمي إلى تخليص الإنسان من أخلاقيات العبيد، ومن صرف الغير ومن ثقل الضرائب والتحجير والوصايا، على اختلاف أشكالها وصورها والإنسان كونه كائن اجتماعي يتواصل مع بني جنسه بطرق مختلفة، كلها أشكال تقتضي من الإنسان أن يكون له من خلالها رأي لابد أن يعبر عنه، وهنا يقول زكي نجيب محمود: " أرجو أن تقف لحظة عند كلمة يعبر هذه، لأنها كلمة استطاعت بها عبقرية اللسان العربي أن تبثها، معنا ضخما بعيد عن الدلالة، فالتعبير إنما هو عبور فهناك في دخيلة الكائن الحي سره اللاهي العظيم لكنه

[1] مرجع نفسه ، ص 45 ، 46 ، 47 ،48

[2] مرجع نفسه ، ص 55

سر لا يراد له أن ينكتم، فمهدت له وسائل العبور من الداخل إلى الخارج وهذا هو نفسه حرية التعبير" .[1]

إن الحرية حسبه تكمن في حرية التعبير عن الرأي، لأن الإنسان هو كائن ذو بعد اجتماعي، يعيش في بيئة إنسانية تحتم عليه التفاعل والمشاركة في الحياة العامة، والتعبير عن وجوهات نظره، فمن حقه التعبير وبكل حرية عن أفكاره، أرائه، شعوره وكل ما في عقله.

يعتقد زكي نجيب محمود أن دول العالم الثالث أخذت حريتها السياسية من الاستعمار وظنت هذه الدول أنها بهذا الاستقلال السياسي قد تحررت، وبعد ذلك اكتشفت أنها مازالت في تبعية لأن الحرية السياسية أو الاستعمار كان الخديعة التي خدعت بها دول العلم الثالث، لأنها ظنت أن التحرر من قيود الاستعمار قد أوصلها إلى الحرية.[2]

أما في حديثه عن فكرة التفاوت في الحقوق والحريات بين الأفراد، يعتبر أن التعامل بين الأفراد لا يجري على أساس المساواة بين الأفراد، وحتى في سائر القيم العليا من حرية، عدالة، فان التفاوت موجود بين أفراد المجتمع بالرغم من كل ما تنادي به الدساتير الشرائع والقوانين.[3]

وفي موضع أخر يرى إن وثيقة حقوق الإنسان منذ فاتحتها حرست على أن تطالب لكل إنسان بكل الحقوق، ويقول: " إننا لم نألف العيش في مجتمع لا يتفاوت فيه الأفراد بامتيازات تعطي

[1] د حسين إسماعيل الحسني، مفهوم حرية التعبير عن الرأي في الإسلام، الدورة 19، منظمة المؤتمر الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، ص 6.

[2] زكي نجيب محمود، طريقنا إلى الحرية، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، د ب، ط 1، 2010، ص 163.

[3] زكي نجيب محمود، حصاد السنين، دار الشروق، القاهرة، ط 1، 1991، ص 64.

لزيد وتحرم عمرو، ولست أعني بالامتياز، ذلك التفوق وإنما المقصود هو تلك الامتيازات التي تؤخذ سرقة ونهبا.[1]

ويرى أن حق الحياة بالنسبة للإنسان لا يقتصر على حصانة منع اغتياله أو قتله بل يضيف ذلك حق الإنسان إلى أن يكون ذا إرادة حرة، إذ تنبثق تلك الحقوق انبثاقا يجعلها جزء من الفطرة الإنسانية، وكون أن الإنسان عضو في المجتمع فمن الواجب أن تتوازن حريات الأفراد، وكذلك تنبثق حرية الإنسان كون أن الحياة في الفكر الإسلامي مميزة بالتحصيل العلم، حق التفكير، حق التعبير وإبداء الرأي.[2]

مما سبق يتضح أن للإنسان الحق في الحياة إذ أن الإسلام كرمه ومنع المساس بحياة الفرد لأن هذا حق من حقوق الإنسان.

يقول زكي نجيب محمود «كتابه حصاد السنين «إن الإعلان العالمي للحقوق الإنسان، أن لكل فرد حق التنقل، حق التملك وحق التفكير والتعبير، والحق في اختيار عقيدته وبالتالي فان له الحق في التعبير عن أفكاره أرائه كيف ما يشاء، إضافة إلى حقه في العمل حسب ما يلاءم قدراته، وفي نفس السياق يؤكد زكي نجيب محمود أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جاء ليوقظ الغافلين، فحقوق الإنسان أمور تكاد تمليها فطرة الإنسان، إلا أن تلك الفطرة فيها كذلك ما يملي التسلط والاستبداد والحقد والكراهية.[3]

إن أهمية حقوق الإنسان تتمثل بالتأكيد على جملة من الحقائق، كون حقوق الإنسان مرتبطة بوجوده وأنها ثمرة تطور فلسفي، اجتماعي، سياسي و قانوني، ونتاج الحضارات الإنسانية ومن

[1] المرجع نفسه، ص ص 85 . 86.

[2] المرجع نفسه، ص 87.

[3] المرجع نفسه، ص ص 88 . 89.

أسباب الاهتمام بها هي كون هذه القضية تخص الإنسان باعتباره فرد اجتماعي له حقوق وحريات.

ثانيا: محمد أركون (1928 م . 2010م) .MOHAMED ARKOUN

إن محمد أركون هو الأخر من الذين كان لهم حديث عن الحقوق والحريات، فنجده في معهد فرنسا أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية، يقدم محاضرة يبين فيها أن حقوق الإنسان بالمعنى المتعارف عليها كانت موجودة في الإسلام منذ مئات السنين وبشكل كامل، والقول أن هذه المبادئ الحقوقية متجذرة ومتأصلة في الإسلام، هذا يفيد القول أن الله وحده مؤلف القانون وأصل كل حقوق الإنسان ولا يمكن لأي زعيم سياسي، قانون، حاكم أو حتى مجلس نيابي أن يغير هذه الحقوق.[1]

كما يؤكد في كتاب " الفكر الإسلامي نقد واجتهاد " على أن الإسلام ليس هو الدين الوحيد الذي تحدث ونادى بهذه الحقوق، بل حتى الديانة المسيحية واليهودية ومع الصراعات والحروب التي عرفها التاريخ والفهم المغلوط، نجد البشرية انحرفت عن هذا المجال ولهذا فالفكر الإسلامي دائما نغيب من طرف الدوائر الغربية في الحقوق والحريات وهي الفكرة التي عمل محمد أركون للدفاع عنها.[2]

نجده في هذا يبين ويؤكد على أن ما تعرفه الأمة العربية الإسلامية من أوضاع متدنية في مجال الحقوق والحريات، إنما سببه في ذلك يرجع إلى تركيبة الأنظمة السياسية ولسوء استخدام هذه الأنظمة للحقوق والحريات وهو الذي يقف حاجزا في تطبيقها، كما يبين أيضا أن هناك جمعا من الفئات في المجتمعات العربية يراها تتغنى وتتأثر بما يقره الإعلام والإعلانات الغربية

[1] محمد أركون، الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، ترجمة وتعليق هاشم صالح، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د ط، د س، ص ص 305 . 311 .

[3] المرجع نفسه، ص 318 .

ويرون فيها سبيل الحصول على هذه الحقوق، وبهذا فان هناك جمعيات ومنظمات فرعية تطالب بالحقوق وهنا تحصل الصراعات .

ومحمد أركون في طرحه لفكرة الحقوق نجده يؤكد على أن الحقوق الروحية والأخلاقية والثقافية للشخص البشري لا تتحقق إلا في ضوء نظام ديمقراطي ودولة قانون تعمل على حمايتها وترسيخها . [1]

وعلى حسب محمد أركون فان أول خطوة لابد من القيام بها هي إعادة قراءة عملية لتشكل القانون الإسلامي (الشريعة)، بحيث أن هناك في التاريخ الإسلامي تركيبات ميثولوجية (لاهوتية) جمدت التعاليم القرآنية، لذا نجده يدعو إلى ضرورة التفكير في الامفكر فيه والذي تم إغفاله وتغييبه لأسباب سياسية ويبين على أنه لابد من إعادة قراءة كتب الفقه المعبرة كأساس للقانون الإسلامي (الشريعة) .[2]

وفي هذا نجده يقول: " أنه لا يمكن أن توجد ديمقراطية حقيقية دون أن تحصل في المجتمعات مناقشات مفتوحة، حرة، خصبة، نقدية فالديمقراطية طريقة في الحكم تسمح للقراء في أن تعبر عن نفسها بحرية، كما تسمح للفاعلين الاجتماعيين بالمشاركة في الحياة السياسية وتشكل مطلب كل الشعوب وتتم الدعوة إليها، لأن ديمقراطية النظام السياسي هي الخطوة الأولى في طريق تحرير الطاقات الاجتماعية .[3]

---

[1] محمد أركون ، قضايا في نقد العقل الديني ، ترجمة هاشم الصالح ، دار الطبعة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1998 ، ص ص 62 . 68 .

[2] إدريس ولد القابلة ، جولة في فكر محمد أركون ، دار ناشري ، د ب ، د ط ، 2003 ، ص ص 19. 23.

[3] محمد أركون ، الفكر الأصولي واستحالة التأصيل ، ترجمة هاشم الصالح ، دار الساقي ، بيروت ، لبنان ، د ط ، 1999 ، ص 53.

وفي هذا أمكننا القول أن محمد أركون وان كان يجعل الديمقراطية سبيلا لتحصيل الحقوق والحريات، إلا أنه في هذا يطالب بالرجوع إلى أصول الإسلام لأن فيها تأكيد حقيقي في هذه الحقوق وهو السبب في إقرارها .

ثالثا : عبد الله العروي (1933) ABDELAH ELAROUI .

يؤكد عبد الله العروي على ضرورة البحث عن الكثير من المفاهيم والشعارات، التي ينادى بها في الثقافة العربية وخاصة المعاصرة منها، وبين ان البحث فيها يجب ألا يكون مجرد تصورات فقط وإنما يعمل على تبيان هدفها ومسارها في تقويم الرؤى، ومن بين هذه المفاهيم مصطلح الحرية .[1]

يعمل عبد الله العروي في كتابه " مفهوم الحرية " على إنصاف الفكر العربي في بعض جوانبه من القائلين بأن عدم وجود مصطلح الحرية في قاموس لغوي عربي متخصص، إنما يدل على انعدام ممارسة الحرية وعلى غياب الشعور بضرورتها وهي الفكرة التي رآها العروي خاطئة وغير منصفة، إذ يبين في هذا أن هناك قاموس للرموز تجسدت فيه ومن خلاله الحرية، والمتمثلة في البداوة فهي القاعدة التي شيدت عليها الثقافة العربية الإسلامية، إذ يمتاز البدوي بكونه لا يخضع لقوانين إنسانية إصلاحية، وبهذا فهي ترمز إلى الحياة المطلقة في جوانب، حتى أن السلطان كان يعفيهم من الضرائب، ومن هذه الامتيازات تدل على حضور الحرية وارتباطها بالبداوة وان كانت لا ترادفها كمصطلح، ولكنها كرمز يتجرد في الذهن فإنها تعبر عن الحرية.[2]

[1] عبد الله العروي، مفهوم الحرية، المركز الثقافي، بيروت ، لبنان ، ط 5 ، 1933 ، ص 5 .

[2] المرجع نفسه، ص ص 18 . 1 .

هذا بالنسبة للبداوة أما العشيرة وان كانت تحد من حرية الفرد في بعض الأحيان بسبب العادات، إلا أنها في الوقت نفسه تضمن وتدافع عن حقوقه المعروفة والثابتة، والتقوى هو الأخر دليل على تحرر الفرد ليس في وجدانه، وإنما في عقله من قيود الجسم والعادات السلبية وذلك من خلال الائتمار بما جاء به الشرع، كما بين أيضا أن التصوف يعبر عن تمثل الحرية المطلقة من خلال العزوف والابتعاد عن المؤتمرات الخارجية النفسانية والاجتماعية .[1]

يبين أيضا في كتابه هذا أن الحرية الفردية والكثير من الحقوق في المجتمع العربي التقليدي تراجعت وتتراجع بسبب ظهور التنظيمات والقوانين التي تحد من هذه الحرية وهي التي عرفها القرن 18م ، ومع التطور الصناعي والتكنولوجي الذي عرفته أوروبا في المجال الصناعي لم تترك للصناع حرية التصرف، وفي هذه الظروف يزداد الطلب على الحرية، وهذه الفكرة قد تجسدت في أوروبا بظهور ما يعرف بالليبرالية، وبهذا قد تلقى مفكرو العرب الحرية من خلال تعرفهم على اليبيرالية الأوروبية .[2]

والليبرالية على حد تعبير العروي هي التي تعتبر الحرية المبدأ والمنتهى الباعث، والهدف الأصل النتيجة في حياة الإنسان، وهي المنظومة الفكرية الوحيدة التي لا تطمع في شيء سوى وصف النشاط البشري الحر، والتي تؤمن أن الحرية حق طبيعي وبديهي، و اليبيرالية لا تجعل الحرية هي المسعى الوحيد فقط بل تقوم على مجموعة من الحقوق لا تقبل التفويت،والتي تعرف بالحريات الشخصية أو الإنسانية كالاعتقاد، الكسب، الرأي، الملكية وحقوق أخرى تسمى بالحقوق المدنية كحق الاقتراع التي تكون نتيجة تعاقد الأفراد فيما بينهم وهذا التعاقد يكون عبارة عن قانون أو دستور يسير بموجبه الأفراد .[3]

---

[1] المرجع نفسه ، ص ص ص 19 . 20 . 21 . 22 .

[2] المرجع نفسه ، ص ص ص 30 . 31 . 32 . 42 .

[3] المرجع نفسه ، ص 48 .

إن العروي في تأكيده على حرية الفرد داخل المجتمع، ينطلق من حقيقة أن الحرية حق ضروري لا يجوز النقاش أو المنازعة في إثباتها مادام أنها حق طبيعي وحتمية تستلزمها الحياة، والفرد لا يكون مستقلا في ذاته إلا إذا أمن بأن الحرية بديهية ومتوفرة .[1]

إن عبد الله العروي في طرحه لمسألة الحرية نجده يسعى إلى تحصيل الحرية المطلقة في نطاقها الفلسفي، لهذا يرى أن المفكرين العرب الذين تأثروا بالمنظومة الليبرالية أمثال محمد عبده، الطهطاوي، خير الدين التونسي، لطفي السيد بحثوا وطالبوا بالحرية كشعار نتيجة انبهارهم بمحاسنها دون البحث في أصلها ومداها، إنهم بذلك قد قطعوا الصلة مع الفكر التقليدي الإسلامي وأحدثوا قطيعة معرفية في كتاباتهم، وأن ليبراليتهم هذه إنما هي مماثلة لليبرالية الأوروبية، ولا تعبر عن نظرية فلسفية كالتي قال بها جون ستيوارت ميل وهيجل فلم يجروا عليها فحصا نقديا بالمعنى الفلسفي .[2]

يبين العروي على أن الحرية يجب أن تكون في مفهومها اللاهية ، أي أن يكون الإنسان حرا يعني أن يكون على صورة الله، أي يريد الحرية التي أرادها الله له، وهي التي بينها لنا الشرع فالإيمان هو التحرر التام المطلق .[3]

وفي هذا نجده يقول: المطلق في عين الجماعة التي تتكلم عنها لا يمكن أن يكون سوى الله الواحد، وأن الأمر اللاهي يعني بالضرورة الحرية المطلقة ولا حرية للإنسان إلا به، فهو أصل الحرية البشرية وضمانها.[4]

---

[1] عزيز العرباوي، مفهوم الحرية في الإسلام وفي الفكر الغربي، مؤمنون بلا حدود، دراسات وأبحاث، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، د ع، 26 / ماي / 2016، ص 6.

[2] عبد الله العروي، مفهوم الحرية، مرجع سابق، ص ص ص 49 . 52 . 53.

[3] عزيز العرباوي، مفهوم الحرية في الإسلام وفي الفكر الغربي، مرجع سابق، ص 8.

[4] عبد الله العروي، مفهوم الحرية، مرجع سابق، ص 80.

المطلب الثاني: الشروط الثقافية لمسألة الحقوق والحريات

فضلا عن النماذج التي تم ذكرها والتي اقتصرت في فهمها للحقوق والحريات على تأليف الكتب إلا أن هناك نشاطات علمية أخرى منها:

أولا: الملتقيات:

كان الملتقى الدولي السنوي للبحث العلمي الموسوم بالتربية على المواطنة وحقوق الإنسان من أهم الملتقيات يهدف إلى ترسيخ مبادئ احترام حقوق الإنسان النهوض بهذه الثقافة ونشر قيمها وترسيخ وتعزيز حس ووعي المواطنين والتفكير في كيفية جعل التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، تقوم على التعاون بين مختلف الأطراف لتحصيلها.

ومن بين المداخلات كلمة رشا رضوان عبد الحي التي كانت بعنوان المواطنة على ضوء الحماية الدولية للحقوق والحريات والذي جاء فيه تأكيد على ضرورة الالتزام بالحقوق والحريات العامة التي هي أساس الدولة الديمقراطية التي تشجع على المساواة واحترام حرية الرأي والتعبير، وبهذا وعلى حسب رأيه هي من أبرز المسائل الدولية والحساسة التي مازالت ليومنا هذا تأخذ أبعادا ونقاشا في كيفية المحافظة عليها وفي ظل مقومات الدولة الديمقراطية، وفيها يكون التطبيق الحق للمواطنة، كما تحدث فيه على الفرق بين الحقوق والحريات وكذا أبرز الانتهاكات في مجال الحقوق والحريات[1].

كما أن المؤتمر الذي نظمه مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب بالقاهرة والذي اشتمل على بحث ومحاضرة فيه، بعنوان العلاقة بين تدريس حقوق الإنسان على المستوى الجامعي والحركة السياسية المطالبة بالديمقراطية في الوطن العربي بين فيه صاحبه ضرورة

[1] رشا رضا عبد الحي، المواطنة على ضوء الحماية الدولية للحقوق والحريات، التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، 13-14 جويلية 2018، ص ص 31-32.

تدريس مقررات حقوق الإنسان في بعض الجامعات الكبرى منها المصرية لأنها لا تزال في مراحلها الأولى وتحتاج إلى مزيد من الجهد، وبين فيه أن مقررات المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد في فينا يدعوا فيه إلى ضرورة عقد تعليم حقوق الإنسان في كل مراحل التعليم، كما أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2004 اعتماد برنامج عالمي للتربية وحقوق الإنسان ، ومصر تشهد اهتماما متصاعدا بهذا المطلب وتدريس هذه الحقوق يجب ألا يقتصر على إلقاء المحاضرات فقط وإنما على ضرورة دراسة حالات وقراءة وتحليل التقارير الدولية ذات الصلة بالتدريب على الدفاع عن حقوق الإنسان باستخدام طرق التفكير النقدي[1].

وكذا مجلة جيل حقوق الإنسان إذ تؤكد ضمن افتتاحية هذا العدد المجلة العلمية الدولية على ضرورة التوعية ونشر الاهتمام بالحقوق الإنسانية، إذ خصص جزء من هذه المجلة للحديث عن حماية حقوق الإنسان في النظام العربي مقارنة بالنظام الأوربي، والذي جاء فيه أن الدول الغربية في مجال تحقيق نظام عربي لحماية حقوق الإنسان قد خطت خطوة كبيرة بإنشائها محكمة عربية لهذا الغرض، وأن البلدان العربية عرفت محاولات متكررة لإنشاء ميثاق عربي لحقوق الإنسان إلا أنها فشلت وكذا محاولة إنشاء لجنة عربية لحقوق الإنسان إلا أنها تحظى بانتقادات مقارنة بالنظام الأوربي لحقوق الإنسان.[2]

[1] عبد الفتاح ماضي، تدريس حقوق الإنسان على المستوى الجامعي والحركة السياسية والمطالبة بالديمقراطية في مصر، العلاقة بين تدريس حقوق الإنسان على المستوى الجامعي بالحركات السياسية المطالبة بالديمقراطية في الوطن العربي، مركز شركاء التنمية، البحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، 2007، ص ص 3-5.

[2] زازة لخضر، حماية حقوق الإنسان في النظام العربي مقارنة بالنظام الأوربي، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، العام الرابع، العدد 19، 2017، ص 55.

ثانيا: المجلات

وكذا مجلة أبحاث قانونية وسياسية والتي بين فيها الأستاذ عبد الحميد أوديتي والذي كان مقاله بعنوان النظام العربي لحقوق الإنسان من تقرير الحقوق إلى تفعيل آليات الحماية، والذي جاء فيه أن مسألة حقوق الإنسان تشغل اهتماما كبيرا على المستوى الدولي الإقليمي ، الوطني ولقد تزايدت هذه الأهمية في العالم العربي في الوقت الراهن نتيجة تطلع الدول نحو الحكم الراشد الذي لم يتحقق في غياب حماية حقوق الإنسان، لذلك لابد من إعادة النظر في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وضرورة إنشاء محكمة خاصة لحقوق الإنسان في العالم العربي[1].

والحديث عن الحقوق والحريات وضرورة تحصيلها لم يقتصر على الملتقيات والمجلات فقط بل هناك معاهد اهتمت بهذا الشأن منها المعهد الدانمركي المصري للحوار الذي يعالج حقوق الإنسان عبر الثقافات، وذلك من خلال تنشيط فعاليات المؤتمر والذي يعالج فيه الثقافة والسياسة وحقوق الإنسان في مصر والعالم العربي، وكذا الثقافة والسياسة وحقوق الإنسان في الدانمرك وأوربا[2].

كما أن هناك حوارات إعلامية، جرائد...الخ، تحدثت عن حقوق الإنسان واعتبرتها إحدى القضايا الواجب توجيه النظر إليها وكثرة الاهتمام والاشتغال بهذه المسألة يدل على أن هذه القضية قد تجاوزت النطاق القومي إلى الجماعي والنطاق الدولي إلى الوطني، وانطلاقا من هذه الدراسات والاجتهادات فإننا فيما سيأتي سنعرج لتتبع السياق الفكري لهذه المسألة (الحقوق

1 عبد الحميد أوديتي، النظام العربي لحقوق الإنسان من تقرير الحقوق إلى آليات إلى تفعيل آليات الحماية، مرجع سابق، ص 12.

2 لينر داهانيال، وآخرون، حقوق الإنسان عبر الثقافات، المعهد الدانماركي المصري للحوار، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الدانمارك، 15-16 ديسمبر، 2010، ص ص 7-8.

والحريات) لدى كثير من مفكري العالم العربي وذلك لمعرفة كيف أصبحت هذه القضية محل بحث واهتمام لديهم.

المبحث الثاني: الاتجاه الديني

إننا في هذا المبحث نسعى إلى تقديم تصورات حول حقوق الإنسان وحرياته من وجهات نظر دينية إسلامية.

المطلب الأول: اجتهادات بعض مفكري التيار الديني

أولا: رفاعة رافع الطهطاوي (1801 م . 1873 م) REFAT RAFIE ELTAHETAOUI .

عمل رفاعة رافع الطهطاوي أثناء تواجده في فرنسا على الوقوف و التعرف على المبادئ والمعاني الجديدة للسياسة التي تميز بها في المجتمع الفرنسي كالمواطنة الديمقراطية، حقوق الإنسان، الحريات العامة، الدستور، وانبهاره بالحضارة الغربية لا يعني تخليه عن القيم الإسلامية، وفي ضوء مشروعه الإصلاحي وإمكانية النهوض.

بالأمة نجده يحاول نقل هذه المبادئ إلى العالم العربي وذلك بربطها بالفكر الإسلامي.[1]

فلم تكن أفكاره مجرد عرض جديد للنظرة التقليدية، ولا مجرد تكرار لما تعرف عليه في باريس، بل كانت رؤيته في ذلك قائمة على الربط بين الموروث الإسلامي والفكر الغربي المكتسب.[2]

لقد اهتم الطهطاوي بالقضايا السياسية كالمواطنة، الحقوق، الحريات في سياق حديثه عن العديد من القضايا التي أدرجها في كتبه منها تخليص الإبريز في تلخيص باريز الذي حاول من خلاله نقل ما تعرف عليه في تلك البلاد والتي رأى فيها أن قلة الاهتمام بالحقوق والحريات هو الذي يعوق تقدم الأمة العربية.

---

[1] زوخي إسماعيل، الدولة في الفكر العربي الحديث، دار الفجر، مصر، ط 1، 2000، ص 146.

[2] رؤوف عباس حامد، موسوعة الثقافة التاريخية والأثرية والحضارية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص 14.

إن الطهطاوي في حديثه عن النظام السياسي أكد على ضرورة وجود علاقة توافق بين الحاكم والرعية في الحقوق، الحريات، والواجبات، فللحاكم على الناس حق الطاعة مقابل أن يؤدي واجباته اتجاههم، وللرعية حق العدل والمساواة، كون هذا النظام يقوم على قوة حاكمة ترعى مصالح الناس وتدرأ عنها المفاسد، وتحمي أرواحهم وممتلكاتهم إذ يجب على الحاكم التزام أحكام الشريعة في كل ما اتصل في شؤون الناس، وقوة محكومة تتمتع بالحقوق والحريات ولها حق المشاركة في المنافع العمومية فالواجب عليها معرفة الشريعة لحماية حقوقها من التعسفات.[1]

ويؤكد في سياق آخر على أن العلاقة بين الحاكمين والمحكومين يجب أن تكون مبنية على قواعد أخلاقية وليست تسلطية.[2]

وفي هذا نجده يؤكد على العلاقة بين الحاكم والرعية في تحصيل حقوق كل طرف، إذ يشترط في ذلك وجود المبدأ الأخلاقي، وفي هذا نلمح البعد الإسلامي في فكره.

فا بالإضافة إلى مال الناس من حقوق اتجاه الحكومة ذكر الطهطاوي نوع آخر من الحقوق التي للشعب سماها بالحقوق المدنية، وهي نوع من حقوق الشعب ليس اتجاه الحكومة، وإنما اتجاه بعضهم البعض بغض النظر عن اختلافهم فهم متساوون جميعا في هذه الحقوق كانوا مواطنين أصليين في المجتمع مسلمين أم غير مسلمين والتي تجعل كل فرد ملزما بمساعدة غيره على فعل كل شيء لا يخالف الشرع، وحق الفرد في ممارسة حريته في شتى أنواعها دون

[1] رؤوف عباس حامد ، الموسوعة الثقافية التاريخية الأثرية والحضارية ، مرجع سابق ، ص ص 14 . 15.

[2] زوخي إسماعيل ، الدولة في الفكر العربي الحديث ، مرجع سابق ، ص 147 .

المساس بحرية الآخرين، فالحقوق المدنية عنده هي نوع من التعاقد الغير المكتوب بين المواطنين تقوم على أساسه الدولة.[1]

وفي موضع آخر فلقد عرف الطهطاوي الحقوق المدنية على أنها حقوق العباد والأهالي الموجودين في مدينة بعضهم على بعض، فكأن الهيئة الاجتماعية المؤلفة من أهالي المملكة تضامنت وتواطأت على أداء حقوقهم بعضهم لبعض، وأن كل فرد من أفرادهم ضمن للباقين أن يساعدهم على فعلهم كل شيء لا يخالف شريعة البلاد وألا يعارضوه وأن ينكروا جميعا من يعارض في إجراء حريته بشرط أن لا يتعدى حدود الأحكام[2].

وبهذا فالحقوق المدنية تكون نتيجة تعاون الأفراد وتضامنهم على تحصيل حقوقهم، فهي توجد في إطار التضامن الاجتماعي بين المواطنين.

كما أكد الطهطاوي على فكرة المساواة في الحقوق وعلى كل الأفراد وأن كل من يعيشون في أرض مصر يكونون أمة واحدة، تشترك في نفس الحقوق والواجبات دون تمييز، فهو لم ينكر حقوق غير المسلمين في المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين كانوا أقباط أم يهود[3].

إن المساواة في الحقوق بين كل الأفراد كانوا مسلمين أم غير مسلمين داخل الوطن هي الفكرة التي أكدها الطهطاوي، والموجودة في المادة الأولى من دستور الفرنسيين والتي تقر بأن سائر الفرنساوية مستوون قدام الشريعة، والطهطاوي في قوله في المادة الأولى معناه أن سائر

---

[1] رؤوف عباس حامد، الموسوعة الثقافية التاريخية والأثرية والحضارية، مرجع سابق، ص 15

[2] رؤوف عباس حامد، التنوير بين مصر واليابان، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ط مزيدة ومنقحة، 2001، ص 57.

[3] المرجع نفسه، ص 61.

من يوجد في بلاد فرنسا من رفيع ووضيع لا يختلفون في إجراء الأحكام المذكورة في القانون، حتى إن الدعوة الشرعية تقام على الملك وينفذ عليه الحكم كغيره[1].

إن الطهطاوي في حديثه عن الحقوق السياسية بين الحاكم والرعية تحدث كذلك عن حقوق المواطنين أنفسهم في مساعدة بعضهم البعض، وتحدث أيضا عن الحقوق التي للمواطن على وطنه والواجبات التي للوطن على أبنائها والتي اعتبرها شرط للتمدن والرقي وهذا ما عبر عنه بالمواطنة، وفيها يقول الطهطاوي:

" **فيقال وطني بمعنى أن يتمتع بحقوقي بلده، وأعظم هذه الحقوق الحرية التامة في الجمعية التأنسية، ولا يتصف الوطني بوصف الحرية إلا إذا كان منقادا لقانون الوطن ومعينا على إجراءه، فانقياده لأصول بلده يستلزم ضمنا ضمان وطن له التمتع بالحقوق المدنية والتمزي بالمزايا البلدية وبهذا المعنى هو وطني وبلدي وهذا أعظم المزايا عند الأمم المتمدنة**"[2].

ففي تأكيده على حقوق الوطن يقول أن صفة وطنية لا تستدعي فقط أن يطلب الإنسان حقوقه الواجب له على الوطن بل يجب عليه أن يؤدي الحقوق التي للوطن عليه.

وفي سياق حديث الطهطاوي عن الحقوق أكد على حقوق المرأة وضرورة صيانتها فكان في مقدمة من لمس الحاجة إلى تربيتها وتعليمها، ويرى أن أحد أسباب تخلف العالم الإسلامي يرجع إلى تهميش دور المرأة كما تحدث عن حق المرأة في العمل والتعليم.

---

[1] رفاعة رافع الطهطاوي، تخليص الإبريز في تلخيص باريز، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ص 106، ص 113.

[2] المرجع نفسه، ص209

وتحدث أيضا عن حق كل من الزوج على زوجته والزوجة على زوجها.[1]

تحتل الحرية مكانة هامة في فكر الطهطاوي الأمر الذي جعلها شرط للتمدن، وهذا أنصع الأدلة وأقواها على إيمان الرجل بالفكر الديمقراطي الليبرالي الذي كان في عصره[2].

فيعرفها الطهطاوي في الفصل السادس من كتاب المرشد الأمين للبنات والبنين فيقول "**الحرية من حيث هي رخصة العمل المباح من دون مانع غير مباح ولا معارض محظور.**"[3]

قسم الطهطاوي الحرية إلى خمسة أقسام الطبيعية، السلوكية، الدينية، المدنية السياسية، وفي هذا يقول الطهطاوي فالحرية الطبيعية هي التي خلقت مع الإنسان وانطبع عليها فلا طاقة لقوته البشرية على دفعها أن يعد دافعها ظالما، كالأكل والشرب والمشي، فيما يشترك فيه جميع الأفراد ولا يستغنون عنه مما لا ضرارة فيه على الإنسان نفسه وعلى إخوانه [4].

والحرية السلوكية التي هي أسس السلوك ومكارم الأخلاق في سلوك في نفسه وحسن أخلاقه في معاملة غيره، والحرية الدينية هي حرية العقيدة والرأي والمذهب بشرط ألا تخرج على أصل الدين كآراء الأشاعرة والماتوريدية، والحرية المدنية هي حقوق العباد والأهالي والموجودين في مدينة بعضهم على بعض[5].

والحرية السياسية أي الدولية هي تأمين الدولة لكل أحد من أهاليها على أملاكه الشرعية المرعية وإجراء حديثه بدون أن تتعدى عليه في شيء.

---

[1] مرجع نفسه، ص ص 70 . 71.

[2] رفاعة رافع الطهطاوي، الأعمال الكاملة، تديم محمد عمارة، ج 1 ، المؤسسات العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 1 ، 1973، ص 122.

[3] رفاعة رافع الطهطاوي، المرشد الأمين للبنات والبنين، مرجع سابق، ص 273.

[4] رفاعة رافع الطهطاوي، الأعمال الكاملة، تح محمد عمارة، مرجع سابق، ص 274.

[5] رفاعة رافع الطهطاوي، المرجع نفسه، ص 274.

إن الطهطاوي في حديثه عن الحرية اعتبرها شرط للتحصيل حقوق الأفراد ولا يجوز سلبها والاعتداء عليها كونها تمثل رخصة مباحة شرعا وهي فعل كل ما يتوافق ولا يخالف الشريعة وأحكام وقوانين المملكة، فالحرية هي إتاحة كل فعل شرط ألا يخل ويخالف المنصوص عليه شرعا ولا يتجاوز قوانين المملكة.

ثانيا: عبد الرحمن الكواكبي 1854 م -1902 م.ABDELARHMEN KOIAKBI

يحسب عبد الرحمن الكواكبي من الاتجاه الإصلاحي الذي اشتغل بقضايا العصر وهموم الأمة العربية الإسلامية ووقف على أسباب ضعفها وانحطاطها، فكانت له في ذلك رؤية وموقفا فنجده يبحث عن الأسباب ويعمل على تشخيصها ليس في الجانب الديني فقط وإنما في السياسي والاجتماعي، ومن بين المسائل التي عمل على الدفاع عنها مسألة الحقوق والحريات.

يبين الكواكبي في مقدمة كتابه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" أن سبب انحطاط وأصل الداء هو الاستبداد السياسي والذي قال فيه أنه غرور المرء برأيه والأنفة عن قبول النصيحة أو الاستقلال في الرأي وفي الحقوق المشتركة، وهو في إصطلاح السياسين تصرف الفرد أو الجميع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف فهو صفة للحكومة التي تتصرف في شؤون الأمة كما تشاء دون حساب أو عقاب[1].

ففي كتابه هذا يحدد المجالات التي طغى عليها الاستبداد والتي يدعوا إلى ضرورة إصلاحها كما يعرض نتائج هذا الاستبداد ويبين العلاقة بين الاستبداد والدين ليرد على الذين قالوا أن الاستبداد السياسي متولد من الاستبداد الديني حاكمان أحدهما في عالم الأجسام والآخر في عالم القلوب، ويرون أن القرآن جاء مؤيد للاستبداد السياسي في فرض تعاليمه، وهي الفكرة

[1] عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، تق مجدي سعيد، دار الكتاب المصري، القاهرة، د ط، 2010، ص 12.

التي فرضها الكواكبي ، حيث بين أن الإسلام جاء محكما ومبينا لقواعد الحرية السياسية، كما دعا إلى نزع كل سلطة دينية تتحكم في النفوس وأظهر للوجود حكومة كحكومة الخلفاء الراشدين وأن النظام السياسي الذي حدده هو على حد تعبير الكواكبي طراز سياسي شوري، وذلك أن القرآن مشحون بتعاليم إماتة الاستبداد وبما أنه مؤسس على رفع كل سيطرة تتحكم هو القول بالحرية والعدل والمساواة[1].

عمل الكواكبي من خلال تجربته الفكرية على طلب الحق وإقامة العدل، وأمن بأن مبدأ أعظم الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر، إذ بين أن مكمن الشقاء هو انحلال واختلال السلطة القانونية بسبب فسادها أو غلبة سلطة شخصية عليها وهو الذي أدى إلى فقدان الحرية والتي رآها أنها حالة الإنسان الذي يكون مختارا في فعله وقوله ولا يعترضه مانع ظالم[2].

كما بين أيضا أن الاستبداد والعلم ضدان متغالبان وذلك لأن للمستبد يسعى دائما إلى إطفاء نور العلم فالمستبد له موقف من النخبة المثقفة وموقف من علوم الحياة كالحكمة النظرية والفلسفة العقلية وطبائع الاجتماع والسياسة المدنية، التاريخ المفصل لأن هذه العقول تعمل على تبيان وتحصيل حقوق الأمة.[3]

كما بين في الكتاب نفسه أن في الاستبداد كلما تجذر في الحياة الفردية وفي المنظومة السياسة بكل عناصرها كلما أضعف الثروة الاقتصادية وكان حبه وإسرافه واستغلاله لمال الرعية أكثر فالعدالة المطلقة تقتضي أن يأخذ قسم من مال الأغنياء ويرد على الفقراء وبين الكواكبي أنها قاعدة تسعى إليها بعض الجمعيات والتي تهدف من خلالها إلى إحداث مقاربة في الحقوق

1 المرجع نفسه، ص 22-28-29-34.

2 ثائر الحلاق، محاضرات في الفكر المعاصر قضايا وأعلام، دار الماجد، د ط، 2014، ص 193-195.

3 عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، المرجع سابق، ص ص 44-50.

كما أن الاستبداد في المال وإن كان فيه ضياع لحقوق الرعية ففيه أيضا ترسيخ للذل وفساد الأخلاق عند فئة من الفقراء الذين يسرهم رضا المستبد[1].

فالكواكبي في حديثه على طبائع الحكام التي شجعت على الاستبداد وجعلته فلسفة الحكم وعلى الحالة التي آلت إليها الأمة العربية نجده يقف كذلك على مصارع الاستعباد والتي يراها طرق للتخلص من هذا الداء، بعد أن بحث في مجموعة من المباحث منها مبحث التساوي في الحقوق والذي تساؤل فيه هل للحكومة حق التصرف في الحقوق العامة المادية والأدبية كيفما تشاء؟ وهل تملك الحكومة السيطرة على الأعمال والأفكار أم أفراد الأمة أحرار في الفكر؟ وهل لها أن تخصص بنفسها ما تشاء من حقوق الأمة وأموالها أم أن التصرف في ذلك كله مناط الأمة؟ يرى أنها مباحث تحتاج التدقيق العميق والتفسير الطويل وهذه الأسئلة دافع ومنطلق الكواكبي في طرحه[2] .

فيسعى إلى تشخيص هذا الداء ويبين أن الأمة التي لا تشعر بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية، وسبيل الخلاص منه لا يقاوم بشدة وإنما باللين والتدرج وقبل مقاومته يجب تهيئة البديل له وفي هذا يقول: " وخلاصة القول ينبغي أولا تنبيه حس الأمة بآلام الاستبداد، ثم يلزم حملها على البحث في القواعد الأساسية السياسية المناسبة لها، بحيث يشعل ذلك أفكار كل طبقاتها، وحتى يحصل ظهور التلهف الحقيقي على نوال الحرية في الطبقات العليا[3].

هذا في كتابه "طبائع الاستبداد" أما كتابه "أم القرى" فهو بعبر عن فاتحة اشتغاله بالتأليف، وجمعية أم القرى اسم أطلقه المؤلف على مؤتمر عام تخيل انعقاده في مكة وبحضور

1 المرجع نفسه، ص ص 80-90.

2 المرجع نفسه، ص ص ص 173-174-179.

3 المرجع نفسه، ص 189.

نواب يمثلون دول الأمة الإسلامية، ويعملون على إبراز القضايا كلها التي تعيشها الأمة والتي كان سبب تراجعها ويعملون على تشخيص هذه الحالة.[1]

وعليه فالاستبداد عرفته وتعرفه معظم الشعوب، لذلك فهو أسوء أنواع السياسة وأكثرها فتكا للإنسان، وهذا الاستبداد من شأنه أن يكون عائقا في معرفة وتحصيل الأمة وأفرادها لحقوقها وحرياتها والتي جعلتها الشريعة الإسلامية حقوقا مقدسة.[2]

إننا ومن خلال هذا المبحث حاولنا تقديم تصورات مختلفة حول الحقوق والحريات في رؤية الاتجاه الديني ،ويتبين إنهم قد انطلقوا واتفقوا كلهم على ضرورة البحث عن هذه المسالة والتي رأوها إحدى الإشكاليات الواجب الالتفاف والاجتهاد في تحصيلها وضرورة تثمين هذه الجهود للنهوض بالأمة وتغيير واقعها، إلا أن الطهطاوي قد انطلق في فكره هذا من التماسه الحق والحرية من المنظومة الحقوقية الفرنسية التي اعتبرت شرطا للتحضر والتمدن والأكثر تجسيدا للعدالة، ونجد الشيخ الغزالي والكواكبي يؤمنون إن سبب انحطاط الأمة وتراجعها هو الاستبداد السياسي وان الكواكبي في طرحه لفكرة الاستبداد نجده يتحدث عن امتدادات هذا الاستبداد الذي عرفته الأمة وخاصة في مجالات كثيرة فنجده في هذا يعمل على تقديم الحلول والبدائل لها عكس الغزالي الذي عرف السبب دون معرفة العلاج وان الغزالي والكواكبي كانت انطلاقة فكرهم من المرجعية الدينية ومن مصادرها التشريعية، عكس الطهطاوي الذي يجمع في فكره بين الرؤية الغربية والإسلامية.

---

1 عباس محمود العقاد عبد الرحمن الكواكبي، مؤسسة الهنداول للتعليم والثقافة، القاهرة، د ط، 2012، ص 75.

2 أسعد السحمراني، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، ط 3 ، 2006، ص 7.

ثالثا: محمد الغزالي.MOHAMED GHEZALI

ولد محمد الغزالي أحمد المرسي السقا سنة 1917 م، وقد خاض العديد من المعارك الفكرية التي مثلت رأيه وموقفه من بعض القضايا، التي تمس الهوية الإسلامية منها الاستبداد السياسي، ضياع الحقوق والحريات، حيث شكلت فكرة حقوق الإنسان إحدى المعالم البارزة في فكره والتي عمل على الدفاع عنها، وهذا من خلال كتابه " حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة " والذي يتناول فيه مبادئ حقوق الإنسان كالحرية، المساواة، العدالة والكرامة.[1]

وبين من خلال كتابه هذا أن الإسلام دعا إلى الحياة الكريمة للناس دون تمييز في الحقوق، وأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما هو إلا تكرار لما جاء به الإسلام.[2]

وفي هذا يقول محمد الغزالي " الحق أن الإسلام هو من قرر المبادئ الخاصة بحقوق الإنسان في أكمل صورة وأوسع نطاق، وأن الأمم الإسلامية في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام والخلفاء الراشدين من بعده كانت أسبق الأمم في السير عليها.[3]

ويقول محمد الغزالي في نفس السياق " أن إعلان الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان، الكبير والرسول والخاتم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم.[4]

---

1 محمد عمارة، الشيخ محمد الغزالي، الموقع الفكري والمواقع الفكرية، دار السلام، الإسكندرية، ط1، 2009، ص ص ،21 . 22. ص ص 66 . 67.

2 نفس المرجع السابق، ص 67.

3 محمد الغزالي، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة ط4، 2005، ص 7.

4 المرجع نفسه، ص 8.

ان محمد الغزالي في حديثه عن حقوق الإنسان بين أن الإسلام ساوى بين البشر بغض النظر عن اختلاف أجناسهم وألوانهم، وأن جميع حقوق الإنسان التي جاء بها الإسلام والتي وضعها الإنسان لحماية نفسه من نفسه، إنما تهدف إلى تحقيق غاية واحدة وهي الكرامة الإنسانية.[1]

إذ استدل محمد الغزالي في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ٧٠﴾ سورة الإسراء، الآية 70.

وبناء على هذا التكريم الإلهي وجب معرفة هذه الحقوق والدفاع عنها، لقد اعتبر محمد الغزالي أن حقوق الإنسان وصيانتها شرط لقيام وبناء مجتمع إسلامي وفي هذا يقول: " وهي بهذا الوضع حقوق أبدية لا تقبل حذفا ولا تعطيلا ولا نسخا ولا تعديلا، وأن الإقرار بهذه الحقوق هو المدخل الصحيح لإقامة مجتمع حقيقي.[2]

لقد أكد محمد الغزالي من خلال كتاباته في هذا الميدان على حقوق الإنسان بكل صورها وأشكالها، منها حق الحياة، إذ صان الدين الإسلامي هذا الحق لكل إنسان، بصرف النظر عن جنسيته وموطنه ودون اعتبار لعقيدته، وحق الحياة أو حفظ النفس من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية وبهذا فقد اهتم الغزالي بهذا الحق، لأن الله عز وجل وهب نعمة الحياة للإنسان حتى عد إزهاق الروح جريمة ضد الإنسانية كلها وتنجيتها من الهلاك نعمة على الإنسانية كلها.[3]

---

[1] مفلاح بن عبد الله، الدين والسياسة في خطاب الغزالي، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2013، ص ص 168 . 169.

[2] محمد الغزالي، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص 211.

[3] مفلاح بن عبد الله، الدين والسياسة في خطاب الغزالي، مرجع سابق، ص ص 169 . 170.

وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَالنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ٣٢﴾ .سورة المائدة، الآية 32.

بالإضافة إلى حق الحياة لقد أكد محمد الغزالي في كتابه حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، على حقوق أخرى اعتبرها حقوق أساسية لا تقل أهمية عن حق الحياة وهي حق الحرية، حق المساواة، حق العدالة وحق الفرد في محاكمة عادلة حق الحماية من تعسف السلطة، حق الحماية من التعذيب، حقوق الأقليات، حق حرية التفكير والاعتقاد والتعبير.[1]

كما أكد على حقوق أخرى والتي اعتبرها حقوق سياسية والتي تشمل الحريات السياسية في تولي المناصب حسب معيار الكفاءة، وأن الحريات السياسية مكفولة للجميع فالحاكم والمحكوم سواء أمام الشرع أي القانون، وأن من حق الأمة الرقابة على الحاكم.[2]

أما حق العدالة اعتبره من الحقوق القضائية فالمؤمن والكافر أمام القانون سواء ولا بد من معاملة غير المسلمين بعدالة في دار الإسلام في دمه وماله وعرضه، كما نجده يتناول بالحديث الحقوق الاقتصادية وعلى رأسها حق العمل والكفاية وحق التملك، أما حق التعليم فقد صنفه ضمن الحقوق الثقافية والذي يرى في هذا الحق أنه تحول في الإسلام إلى فرض عيني وكفائي.[3]

[1] محمد الغزالي، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 226.

2 محمود عبده، محمد الغزالي، داعية النهضة الإسلامية، مركز الحضارات لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط 1، 2009، ص ص 245 . 246.

[3] محمود عبده، محمد الغزالي داعية النهضة الإسلامية، مرجع نفسه، ص ص 245، 246.

لقد شكل الحديث عن حقوق المرأة في الإسلام إحدى اهتمامات الغزالي، ضمن كتاباته بدليل أن الإسلام كرم المرأة وأوصى بإكرامها والرفق بها والإحسان إليها، وقد أعطاها حقوقها ومنها حق الدعوة إلى الله، حق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحق تدريس هدايات الإسلام ومجادلة الملحدين، كما أكد على حق المرأة في اختيار زوجها كما اعتبر أن الخلع هو حق قررته الشريعة للمرأة في مقابل حق الطلاق، وقد نادى به الغزالي قبل أن يأخذ به قانون الأحوال الشخصية المصري.[1]

يرى محمد الغزالي أن بسبب اختلال الحقوق والحريات والواجبات، يرجع بالدرجة الأولى إلى الفساد والاستبداد السياسي، وهو سبب لضياع قيم الأخوة والمساواة وتكافئ الفرص.[2]

أما حديثه عن الحريات فقد عد أقوى الأدلة على تبنيه ومناداته للقيم والمبادئ الإسلامية ومن هذه الحريات حديثه عن الحريات السياسية والتي تعني عنده التمتع بالحقوق السياسية كإبداء الرأي في القضايا العامة والمشاركة في إدارة شؤون المجتمع.[3]

فالحق أن سنة الرسول صلى الله وعليه وسلم وتقاليد الخلافة الراشدة كانت نموذجا أعلى لاحترام الإنسان والمحافظة على حقوقه، فللإنسان حقوق سياسية جعله ينتقد أي خطأ من السلطات كلها علياها ودنياها، دون أن يلحقه أي ضرر وله أن يتولى أي منصب تؤهله له كفاية دون أن يقف عائقا ما، وأن المناسب أمانات ينالها الجديد بها، ويبتعد عنها من لا يستحقها.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 225 . 240.

[2] المرجع نفسه، ص 211.

[3] المرجع نفسه، ص 246.

فللإنسان حقوق مالية تفرضها له الأخوة العامة بين المسلمين والناس حقوق ثقافية تجعل العلم بينهم مشاعا ميسور الأخذ يستنير به الذكر والأنثى، فطلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة كما جاء في السنة النبوية ما يغضب شعوره وتفكيره.[1]

إن الإسلام لا يلوم على حرية الفكر بل يرفعها من درجة المباح إلى درجة الفرض ويجعلها حق لله على الإنسان كما رفض تعطيل العقل وهذا ما عبر عنه الغزالي بالحرية الفكرية.[2]

ويقول محمد الغزالي في كتابه الديمقراطية أسئلة وأجوبة، على لسان مفلاح بن عبد الله يفرض المجتمع الديمقراطي أن يكون كل فرد حرا في أن يفكر حسب ما يشاء، وأن يعتنق أفكاره وأرائه وفلسفته العامة في الحياة، وكذلك يوفر المجتمع الديمقراطي للفرد في أن ينضم مع آخرين إلى دين أو معتقد، وأن يعمل بمعتقداته وأن يجاهر بها وهذا فقط لمراعاة حقوق الآخرين، ويجب دائما حماية حرية الفرد كحق فردي.[3]

كما أكد على الحرية المدنية والتي يعرفها الغزالي على أنها كل التصرفات النابعة من شعور الإنسان بذاته، وضرورة اعتراف الحماية لشخصه وأهليته المطلقة في التصرف كما يريد، ومن صور ذلك حرية الاعتقاد، الانتقال، الإجماع والعمل.

أما الحرية الدينية على حسبه فالإسلام لا يكره أحد على دين أو معتقد ويعامل غير المسلمين بإنصاف، بل إن الإسلام لا ينتشر إلا في جو الحرية.[4]

---

[1] محمد الغزالي، مائة سؤال عن الإسلام، المقطم، للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 5، 2004، ص 137

[2] مفلاح بن عبد الله، الدين والسياسة في خطاب الغزالي، المرجع نفسه، ص ص172 . 173.

[3] المرجع نفسه، ص 246.

[4] محمود عبده، محمد الغزالي داعية النهضة الإسلامية، المرجع نفسه، ص 247.

إن حرية النقد والمعارضة هي من الحقوق السياسية التي أيدها الغزالي واعتبرها مسألة صحية كفلها الإسلام، إذ يعتبر الغزالي أن المعارضة والنقد هي من ثمار حرية الفكر وحصيلة حتمية لها إلا أنها في الوقت نفسه رفض فكرة المعارضة المسلحة واعتبرها مسلكا منافيا لشرع.[1]

وفي حديثه عن حرية الاعتقاد بحيث أنها مظهر من مظاهر حرية الفكر، إذ يرى الغزالي أن هذا المبدأ قد تجلى بصورة واضحة فيها أعطاه الإسلام للمؤمنين بالأديان السماوية السابقة له، بحيث رفض الإسلام مسألة الإكراه الديني، كما أتاه لغير المسلمين الحرية في إقامة شعائرهم الدينية، وفي هذا يقول الغزالي في كتابه " من هنا نعلم " بقلم مفلاح بن عبد الله : فالدولة الإسلامية لا تكره الناس على الإيمان في الإسلام والدخول فيه لكنها تحمي الدعوة بجيشها وتقيم حكما عادلا في البلاد التي تضطرها حماية الدولة إلى فتحها، وتعطيهم ما تعطي للمسلمين من حقوق، وتفرض عليهم ما تفرضه على المسلمين من واجبات دون أن تعرض لعقائدهم التي أثاروها برد أو نقد إلا أنه على حسب الغزالي الخروج عن العقيدة الإسلامية هو تمرد على نظام الدولة ويسمى ردة أو ارتداد .[2]

إن محمد الغزالي في حديثه عن الحقوق والحريات ربطها بالجانب الديني الإسلامي واعتبرها من القيم الواجب الدفاع عنها وهنا نلمح البعد الديني الإسلامي في فكره وضمانها شرط لبناء مجتمع ديمقراطي إننا ومن خلال هذا المبحث حاولنا تقديم تصورات مختلفة حول الحقوق والحريات في رؤية الاتجاه الديني ،ويتبين إنهم قد انطلقوا واتفقوا كلهم على ضرورة البحث عن هذه المسالة والتي رأوها إحدى الإشكاليات الواجب الالتفاف والاجتهاد في تحصيلها وضرورة تثمين هذه الجهود للنهوض بالأمة وتغيير واقعها إلا أن الطهطاوي قد انطلق في فكره هذا من التماسه الحق والحرية من المنظومة الحقوقية الفرنسية التي اعتبرت شرطا للتحضر والتمدن

[1] مفلاح عبد الله، الدين والسياسة في خطاب الغزالي، المرجع نفسه، ص ص ص 183 . 184. 187.

[2] المرجع نفسه، ص 175، 176، 178، 179.

والأكثر تجسيدا للعدالة ونجد الشيخ الغزالي والكواكبي يؤمنون أن سبب انحطاط الأمة وتراجعها هو الاستبداد السياسي وان الكواكبي في طرحه لفكرة الاستبداد نجده يتحدث عن امتدادات هذا الاستبداد الذي عرفته الأمة وخاصة في مجالات كثيرة فنجده في هذا يعمل على تقديم الحلول والبدائل لها عكس الغزالي الذي عرف السبب دون معرفة العلاج وان الغزالي والكواكبي كانت انطلاقة فكرهم من المرجعية الدينية ومن مصادرها التشريعية عكس الطهطاوي الذي يجمع في فكره بين الرؤية الغربية والإسلامية.

المطلب الثاني: الشروط الثقافية

أولا: مجلة العلوم التربوية: هي مجلة فصلية متخصصة تصدر عن جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية ، تهدف إلى المساهمة في تطوير التخصصات التربوية من خلال نشر الأبحاث ذات الجودة العالية كالحقوق والحريات، فكان المقال الذي نشر في هذه المجلة بعنوان حقوق الإنسان في المناهج الجامعية العامة درجة توافرها وتصورها مقترح لتعليمها ودمج تقنية المعلومات في تعلمها، تهدف إلى اقتراح تصور لتعليم حقوق الإنسان وذلك من خلال تحديد قائمة بحقوق الإنسان التي ينبغي تعليمها للطلبة في المرحلة الجامعية ، كما عالج فيه الحقوق انطلاقا من مفهومها والرؤية الإسلامية لها وأهم خصائصها في الإسلام كما يتحدث عن حقوق الإنسان في المنظور الدولي وكيف تكون التربية على حقوق الإنسان.[1]

[1] محمد إبراهيم الذكري، حقوق الإنسان في المناهج الجامعية العامة في جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، درجة توافرها وتصور مقترح لتعليمها ودمج تقنية المعلومات في تعلمها، مجلة العلوم التربوية، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامي، دون بلد، العدد 4، 27 أفريل، 1436هـ، ص ص 23-26.

ثانيا: المعهد الدانمركي: الحديث عن الحقوق والحريات وضرورة تحصيلها لم يقتصر على الملتقيات والمجلات فقط بل هناك معاهد اهتمت بهذا الشأن منها المعهد الدانمركي الذي يعالج حقوق الإنسان عبر الثقافات، فلقد تقدم عبد الله أحمد النعيم بمقال له بعنوان الشريعة الإسلامية وعالمية حقوق الإنسان، مناهج ومقاربات المفكرين المسلمين والذي بين فيه أن الدول المسلمة هي الدول الوحيدة التي طورت إعلانات حقوق الإنسان لأنها تستمد مبادئه من الدين إن إعلان القاهرة لحقوق الإنسان صادر عن المؤتمر الإسلامي[1]، كما أن هناك حوارات إعلامية جرائد تحدثت عن حقوق الإنسان واعتبرتها إحدى القضايا الواجب توجيه النظر إليها وكثرة الاهتمام والاشتغال بهذه المسألة يدل على أن هذه القضية قد تجاوزت النطاق القومي إلى الجماعي والنطاق الدولي إلى الوطني.

1 عبد الله أحمد النعيم، الشريعة الإسلامية وعالمية حقوق الإنسان، مناهج ومقاربات المفكرين المسلمين، حقوق الإنسان عبر الثقافات، الدنمرك، 25-26 ديسمبر 2010، ص 13.

المبحث الثالث: الموازنة بين الاتجاه الديني والليبرالي في مسألة الحقوق والحريات العامة.

إن زيادة الطلب والمطالبة بالحقوق والحريات في العالم العربي بشقيه الحديث والمعاصر وفشل الهيئات والأطر المكونة للمجتمع في تحصيلها والأنظار الموجهة إلى المنظومة الحقوقية الإنسانية الإسلامية، الاستبداد، الانتهاكات، تغير نظرة المفكرين العرب للإنسان كلها أسباب دفعت المفكرين العرب إلى ضرورة البحث ومحاولة تقديم حلول وبدائل في هذا المجال، وعلى ذلك باتت قضية هامة تندرج ضمن إحدى كبرى إشكاليات الفكر العربي المعاصر، فتعددت في ذلك الملتقيات، الندوات، المؤتمرات، المراكز وحتى المنظمات، كما تعددت الرؤى وتباينت في تحصيل الحقوق والحريات لا يكون إلا بالرجوع إلى المنابع والأصول الصافية التي حددتها الشريعة الإسلامية بمصادرها وبين القائلين بأن الحل لا يكون إلا بالتماس النموذج الغربي الليبرالي وبين الذين يؤمنون بأن هذا لا يكون إلا بالتماس التراث وإعادة صياغة مبادئ حقوق الإنسان في قالب جديد وبما يتوافق مع مستجدات العصر وعليه سنبين في هذا المبحث أهم الفوارق بين الاتجاهين في هذا الطرح .

المطلب الأول: موارد الاتفاق.

لقد شكلت قضية حقوق الإنسان وحرياته إحدى المحاور الرئيسية في خطابات المفكرين العرب للمثلي الاتجاه الديني والليبرالي، والتي استحوذت على مساحة كبيرة من انتجاتهم الفكرية، كما اعتبرت إحدى المطالب الهامة التي اجتمع عليها كل هؤلاء المفكرين، ويظهر هذا من خلال كتاباتهم المتعددة في هذا الموضوع.

كما أن هؤلاء المفكرين كلهم قد انطلقوا من الواقع الذي تعيشه الأمة العربية، وشعورهم بالتخلف، الانحطاط، الضعف هو الدافع لمثل هذه الاجتهادات كل ذلك من أجل التغيير والخروج من التقوقع والتقهقر، فكان البحث فيها أمر حتمي وضروري مرتبط بنمو الوعي لديه، فكانت بذلك الحرية هدف يسعى إليه كل هؤلاء المفكرين.

المطلب الثاني: موارد التمايز.

إن الحديث عن الحقوق والحريات لدى أعلام الاتجاه الديني والاتجاه الليبرالي، وان اتفقوا على ضرورة البحث والاهتمام بهذا فقد اختلفوا في الطرح وفي آليات تحصيلها، فنجد التيار الليبرالي أكثر دعوة للحقوق والحريات على أساس افتقار الثقافة العربية الإسلامية لمنظومة حقوقية معاصرة، فهم أكثر اشتغالا بهذه المسألة، وهم الذين يؤمنون بحرية الفرد عكس التيار الديني الذي يؤمن بالجماعة، أكثر كما أن الاتجاه الديني يركز على فكرة أسبقية الإسلام في إقرار هذه الحقوق والحريات دون البحث في وسائل تحصيلها، لذلك فهو بحث فيها من حيث المصدر والمرجعية، عكس التيار الليبرالي الذي بحث فيها كمسألة فلسفية تحتاج الممارسة والتطبيق، وأن الاتجاه الديني بحث في الحرية كحل وكشعار عكس الليبراليين الذين رأوا فيها وسيلة لتحقيق المنافع، فارتبطت عندهم بالمصلحة أكثر من ضبط وتحديد مفهومها .

الاتجاه الليبرالي يؤمن بحرية الفرد وعدم الحد من نشاطه عكس الديني الذي يرى أن حريات الفرد مرتبطة بضوابط، وتكون هذه الحدود التي رسمها الشرع دون تجاوزها، كما أنها ترتبط بالمسؤولية والواجبات عكس الليبرالي الذي يؤمن بالكفاءة، الاتجاه الديني تظهر اهتماماته بهذه المسألة في تأليف الكتب فقط ولم تنعقد لقاءات ومؤتمرات وندوات كثيرة، حتى أن الكواكبي عندما تحدث عن المؤتمر لم يعمل على تجسيده على أرض الواقع وإنما بقي نجرد تصور، وهذا مارده إلى السياسات الموجودة في ذلك الوقت والتي كانت متحفظة نوعا ما من الدراسات العلمية حتى أنها قد حاربتها في الكثير من الجوانب، عكس الليبراليين وقد ظهرت معهم مجموعة من المنظمات، المؤسسات تطالب بالحقوق والحريات كله بتزايد الوعي بضرورتها .

من خلال تتبع السياق الفكري لمسألة الحقوق والحريات العامة في الخطاب السياسي الإسلامي في كل من الاتجاه الديني والليبرالي لاحظنا وجود مواطن توافق وتمايز في طرحهم لهذه الفكرة، إذ نجد في كتاباتهم السياسية وخطاباتهم الإصلاحية يتحدثون عن الحقوق والحريات بمعناها المزدوج، فالاتجاه الديني أصل لهذه المسألة من منظور ديني إسلامي أما الاتجاه الليبرالي فإنه أخذ منحا آخر وتوجه علماني وسياسي مرتبط بالدساتير والقوانين والتشريعات الوضعية.

الفصل الثالث: مفهوم الحقوق والحريات العامة في الفكر السياسي لمحمد عمارة.

المبحث الأول: حق الحياة والرأي والفكر.

المبحث الثاني: الشورى والمشاركة في الحياة العامة.

المبحث الثالث: موقف محمد عمارة من الأقليات وحرية الاعتقاد.

يشهد العالم العربي والإسلامي خاصة في هذا العصر اتهامات متكررة من طرف المتحاملين على الإسلام، ومحاولات التشكيك في أصالة هذا الفكر، ومن ذلك شبههم حول المفاهيم المرتبطة بالحقوق والحريات العامة، والتي ترى أن مصدرها غربي ولا ينبثق من داخل المرجعية الإسلامية، وبهذا قد تزايد البحث والاهتمام بهذه المسألة لدى كثير من مفكري العالم العربي و الإسلامي ، فكان محمد عمارة أحد مفكري الإسلام البارزين في العالم العربي ومن القائلين بالضرورة البحث في هذه القضية، ومن هنا كانت هذه المحاولات التشكيكية الدافع لدى محمد عمارة في ألا يألو جهدا للرد عليها لذلك نلاحظ تعدد كتاباته وتنوعها في ذات الشأن سيما في كتابه" الإسلام وحقوق الإنسان " فضلا عن كتابه " المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية " ، "حقائق وشبهات حول السماحة الإسلامية وحقوق الإنسان " وهو ما نحاول أن نبينه في هذا الفصل من خلال تتبع أرائه ومواقفه لنماذج من الحقوق والحريات العامة.

المبحث الأول: حق الحياة والرأي والفكر.

ولقد وقع اختيارنا على جملة من الحقوق والحريات العامة، والتي قال فيها صاحب كتاب " الإسلام وحقوق الإنسان " أنها من ثوابت الأمة الإسلامية، كما أن تركيزنا على هذه النماذج والعينات إنما هو سبب الاتفاق وتزايد الاهتمام بها.

يهدف محمد عمارة من خلال كتابه هذا إلى إنصاف الإسلام من العداء الخارجي فضلا عن عداوة أبنائه الذين يسيرون في ركاب الفكر الغربي وهو لا يعتمد في الوقت نفسه مجرد التيه والاستعلاء على أمم وحضارات المنظومات الفكرية، في طرحه لمجموع أفكاره حول هذه المسألة (الحقوق والحريات).

حيث يؤكد على أصالة هذا المبحث (حقوق الإنسان في الفكر الإسلامي) وفي هذا يقول أنها: " ليست منحة من ملك أو حاكم أو إقرارا صادرا عن سلطة محلية أو منظمة دولية، وإنما هي حقوق ملزمة بحكم مصدرها الإلهي لا تقبل الحذف ولا النسخ ولا التعطيل ولا يسمح بالاعتداء عليها ولا يجوز التنازل عنها."[1]

[1] محمد عمارة، حقائق وشبهات حول السماحة الإسلامية وحقوق الإنسان، دار السلام القاهرة، ط 1، 2010، ص 164.

ومن بين هذه الحقوق نجد:

المطلب الأول: حق الحياة.

ينطلق محمد عمارة في مناقشته لمسألة حقوق الإنسان من حقيقة أن الإسلام هو دين الفطرة والكافل لهذه الحقوق، وهو السياج الفكري الذي يجب أن يلتمس منه المسلم المعاصر حقوقه.[1]

ويبين كذلك في هذا الموضع بأن الإسلام سابق في إقرار منظومة حقوق الإنسان قبل المواثيق المعاصرة بنحو أربعة عشر قرنا منها الإعلان العالمي الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 صفر 1369هـ، 10 ديسمبر 1948م.[2]

وذلك عندما ارتفعت الرؤية الإسلامية بالحقوق إلى مرتبة الضرورات ودرجة الفرائض والواجبات.[3]

ومن الحقوق التي أقرها الإسلام الحق في الحرية، التعليم و الحماية إلا أنه قد جعل الحق في الحياة في طليعة هذه الحقوق، وذلك لأن الحق في الحياة هو إحدى الضرورات الخمس: (الدين، النسل، العقل، النفس والمال) التي يجب أن نحافظ عليها بحيث جعلت الشريعة الإسلامية الحق في الحياة من مقاصدها الأساسية، بل هو

[1] محمد عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان، عالم المعرفة، الكويت، د ط، 1985، ص 9.

[2] محمد عمارة، المصدر نفسه، ص 14.

[3] عبد العزيز بن عثمان التويجري، الدولة وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، المملكة العربية السعودية، الرباط، د ط، 2014، ص 22.

المقصد الأول الذي ترد إليه هذه المقاصد باعتباره حقا مشتركا يتمتع. جميع الناس دون تفرقة أو تمييز.[1]

والقول أن الحياة من ضرورات ومقاصد الشريعة الإسلامية فان الحفاظ عليها في نظر صاحب كتاب " الإسلام وحقوق الإنسان" ليس مجرد حق، وإنما هو فريضة إلهية وجب الحفاظ عليها وصيانتها ولا يجوز التنازل عنها بأي شكل من الأشكال وفي هذا نجده يقول: " أن حياة الإنسان مقدسة لا يجوز لأحد أن يتعدى عليها لقول تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَالنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ٣٢﴾ .سورة المائدة، الآية 32.

ولا تسلب هذه القدسية إلا بسلطان الشريعة وبالإجراءات التي تقرها.[2]

يعتبر الإنسان في المفهوم الإسلامي أشرف الكائنات، ولهذا أوجب الإسلام الحفاظ على حق الحياة ومنع كل تصرف ينال من هذا الحق ونهى عن كل ما يمس بسلامة البدن، العرض والشرف.

فيقارن في ذلك بين النظرة الغربية وبين النظرة الإسلامية في رؤيتها لهذا الحق فنجده يقول: " الحفاظ على الحياة بنظر فكرية الحضارة الغربية هو حق من حقوق الإنسان لكن لصاحب هذا الحق التنازل عنه بالاختيار ولذلك لا تجرم هذه الحضارة من يتنازل عن حقه في الحياة بالانتحار، أما النظرة الإسلامية فإنها ترى في الحفاظ الحياة

[1] محمد بن أحمد بن صالح الصالح، حقوق الإنسان في القرآن والسنة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، الرياض، ط 1، 2002، ص ص 87.82.

[2] محمد عمارة، حقائق وشبهات حول السماحة الإسلامية وحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص 170.

فريضة إلهية وواجبا شرعيا، لا يجوز حتى لصاحبا أن يفرط فيها، بل لقد أوجبت عليه القتال حتى النصر أو الشهادة دفاعا عن مقومات هذه الحياة، كما حرمت عليه القنوط الذي يقوده إلى الانتحار، الذي رأته جريمة يأثم مرتكبه إثما كبيرا[1].

ويبين في موضع آخر أن الفلسفة الغربية اعتبرت الحياة مجرد حق فمن حق هذا الشخص التنازل عنه باختياره كأن ينتحر أو يتنازل عن حياته ويطلب الموت مثل ما هو موجود الآن تحت ما يسمى بالموت الرحيم، ولكن عندما تكون مرجعية إسلامية لمنظومة حقوق الإنسان تتحول إلى فرائض وتكاليف شرعية، لا يجوز التنازل عنها حتى بالاختيار، فالانتحار ممنوع وإثم لأنه تنازل عن فريضة وتكليف.[2]

وبهذا فإن الإسلام قد صان هذا الحق ولكل الأفراد على السواء، وفي السياق ذاته يؤكد محمد عمارة على حق الجنين والحفاظ على روحه وحياته هو فريضة من الفرائض، على عكس ما تنادي به الدول الغربية خاصة الحركات النسوية لأنها تؤمن بحرية جسد المرأة والجنين جزء من جسدها تسقطه كيفما تشاء.[3]

---

[1] المصدر نفسه، ص 34.

[2] محمد عمارة، إسلامية المعرفة، محاضرة الإطار العام لإسلامية العلوم الاجتماعية، تقديم رفعت عوضي، مركز الدراسات المعرفية، الموسم الثقافي، 2009، 2010 الثلاثاء 12-10-2009، قاعة رواق المعرفي، ص 11.

[3] المصدر نفسه، ص 11.

كما يؤكد محمد عمارة في قوله: " أن كيان الإنسان المادي والمعنوي محمي تحميه الشريعة في حياته وبعد مماته، ومن حقه الترفق والتكريم في التعامل مع جثمانه.[1]

لقد حددت الشريعة الإسلامية عقوبات لمن يتعدى على هذا الحق، لذلك يستند محمد عمارة في تأكيده على هذا الحق إلى تفسير الإمام النسفي لقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ سورة النساء الآية 92.

حيث يرى أن عتق الرقبة هو ككفارة عن القتل الخطأ، وبهذا فقد جعل التحرير مساو للحياة لأن إطلاقها من الرق كإحيائها.[2]

لقد صان الدين الإسلامي هذا الحق واعتبر الحفاظ عليه وصيانته فريضة إذ رفض كل الوسائل التي تزهق بها الأرواح، والشريعة كما حرمت على المسلم قتل أخيه حرمت عليه قتل نفسه، وهي النظرة المتميزة للإسلام في مجال حقوق الإنسان، إذ أن الحفاظ على حق الحياة هو حفاظ على الكرامة، البدن، النفس والعقل لذلك أوجب الحفاظ على الحياة وتجنب كل ما يضر بها.

يعتبر موضوع الحريات العامة أحد أهم الموضوعات ذات الأولوية على الصعيدين المحلي والدولي، حيث عقدت بشأنه مؤتمرات ووقعت عليه معاهدات بل إن الشعوب تكافح من اجل الحصول عليها بالثورات والمظاهرات، والإنسانية بطبيعتها دائما

[1] محمد عمارة، حقائق وشبهات حول السماحة الإسلامية وحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص 170.
[2] محمد عمارة، الإسلام والتحديات المعاصرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2005، ص 75.

تتطلع إلى الحياة الحرة الكريمة وترفض العبودية والقهر والاستبداد مهما كانت أسبابه ودواعيه.

لقد احتلت الحرية مكانة هامة في فكر محمد عمارة ، فكان من دعاة الحرية والتحرر، ومنطلقه في ذلك أن الإسلام قد كفل لكل الأفراد على السواء هذه الحرية وفي كل المجالات كحرية الرأي، الفكر ، التدين ، وكما حدد الحقوق التي لا يجوز الانتقاص منها ورفع من شأنها إلى الحد الذي اعتبرها ضرورات كذلك الحال بالنسبة للحرية وهي الأخرى لا تقل أهمية عن الحقوق، ويتناول محمد عمارة الحريات بشكلها الواسع وأن الإسلام لما كفلها وحددها ضمن إحدى دعائم وركائز المجتمع الإسلامي لم يخصصها لفئة دون الأخرى ولا لفرد دون الآخر، وهي ما تعرف بالحريات العامة التي يتمتع بها الأفراد كلهم وعلى اختلاف أجناسهم وألوانهم.

ينطلق محمد عمارة في مناقشته لمسألة الحرية من ضبط مفهوم الحرية فيقول أن الحرية: " ضد العبودية، والحر ضد العبد والرقيق، وتحرير الرقبة عتقها، فالحرية هي الإباحة التي تمكن الإنسان من الفعل المعبر عن إرادته في أي ميدان من ميادين الفعل وبأي لون من ألوان التعبير".[1]

ويبين بأن البحث عن الحرية الإنسانية هو من القضايا الفكرية المعاصرة التي تزداد الحاجة إلى إثباتها وذلك بالرجوع إلى الإسلام، لأن مذاهب الغرب في الحرية قد

[1] محمد عمارة، مفهوم الحرية في مذاهب الإسلاميين، (هذا هو الإسلام)، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2009، ص 7.

أفقدت الإنسان توازنه واتزانه الذي جعلته السيد الوحيد الآمر على عكس النظرة الإسلامية التي رأته خليفة في عمارة الكون. [1]

يثبت محمد عمارة أن الإسلام كان سباقا في إقرار مبدأ الحرية للجميع، وأن مذاهب الإسلاميين ومنهم المعتزلة هم الأوائل الذين خاضوا في هذا الميدان والذي عرف عنده بمبحث الاختيار بدل الحرية، ورغم أن المصطلحات قد أصابها التغير في الوقت المعاصر لا يعني أن مضامينها قد تغيرت وأن الغرب سابق في إقرارها.[2]

كما يؤكد أن الحرية في الشريعة الإسلامية شأنها شأن الحقوق تعبر عن النظرة المتميزة، فهي ليست مجرد حق يجوز الحديث والإعراض عنها، وإنما هي أكثر من ذلك ويظهر هذا في قول محمد عمارة أن: " الحرية في النظرة الإسلامية ضرورة من الضرورات الإنسانية وفريضة إلهية وتكليف شرعي واجب وليس مجرد حق من الحقوق يجوز لصاحبها أن يتنازل عنها ". [3]

لم يقف الإسلام على حد اعتبار الحرية مجرد حق فقط إنما رفع من قيمتها، إذ على ويعلوا بها إلى مقام الحياة، بمعنى أنه قد جعل الحرية مساوية للحياة وذلك لأن العبودية والاستبداد موت والعتق والتحرير حياة وإحياء.[4]

ومن الحريات التي أقرها الإسلام نجد:

---

[1] محمد عمارة، المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية، دار الشروق، القاهرة، ط 2، 1988، ص 5.

[2] المصدر نفسه، ص ص ص 17. 18. 94.

[3] محمد عمارة، مفهوم الحرية في مذاهب الإسلاميين، مصدر سابق، ص 94.

[4] محمد عمارة، مفهوم الحرية في مذاهب الإسلاميين، مصدر سابق، ص 94.

المطلب الثاني: حرية الرأي والفكر.

لقد حرص الإسلام على حفظ وصون حرية الفكر والرأي ليس في الدولة الإسلامية فقط وإنما كانت دعوته في ذلك عامة وعالمية ضمن أطر وضوابط الشريعة الإسلامية، وأن الله سبحانه وتعالى أمر بالنظر والتفكر في عجائب الكون وضرب في ذلك أمثلة كثيرة والثابت أن محمد صلى الله عليه وسلم كان يفسح المجال للرأي الحر والفكر الصريح وكان يطلب إلى أصحابه أن يبدوا رأيهم في بعض المسائل، ولم يكتفوا بالرأي الفردي بل حاولوا أن يأخذوا رأي الجماعة.[1]

لقد اعتبر الإسلام الحفاظ على الحياة فريضة، لذلك دعا إلى ضرورة توجيه هذه الحياة إلى كل ما يقربها إلى الله وذلك من خلال التفكر والتدبر في خلقه إذ بلغ تقدير الإسلام لفكر الإنسان وحريته أن جعل التفكير فريضة إلهية، كيف لا وقد أناط بهذه الوظيفة مهمة التقدير في العديد من القضايا والمواقف بحدود الشريعة.[2]

وهي الفكرة التي أكدها محمد عمارة في قوله: " أن لكل شخص أن يفكر ويعبر عن فكره ومعتقده دون تدخل أو مصادرة من أحد مدام يلتزم الحدود العامة التي أقرتها الشريعة.[3]

---

[1] إبراهيم مذكور، عدنان الخطيب، حقوق الإنسان في الإسلام، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، القاهرة، ط 1، 1992، ص ص 16.17.

[2] راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 1993، ص54.

[3] محمد عمار، حقائق وشبهات حول السماحة الإسلامية وحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص 175.

ويستند في ذلك إلى قوله تعالى:﴿ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَفِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾ مَلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا ﴾ سورة الأحزاب الآية 60-61.

فحرية الرأي والفكر تعني قدرة الفرد في التفكير والاعتقاد كما يريد والتعبير عن أفكاره وآراءه بحرية تامة، وهذه الحرية أساسية وضرورية، إلا أنها مقيدة بحدود الشريعة ولا يجوز أن تمس بالحياة الخاصة للأشخاص أو المساس بالآداب العامة أو التحريض على العنف والجرائم.

كما يرى أن التفكير الحر – بحث عن الحق – ليس مجرد حق فحسب بل هو واجب لقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ ۖ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَادَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا ﴾ سورة سبأ الآية 46.

ومن حق كل فرد ومن واجبه أن يعلن رفضه للظلم وإنكاره له، وأن يقاوم دون تهيب من مواجهة سلطة متعسفة أو حاكم جائر أو نظام طاغ وهذا أفضل أنواع الجهاد.[1]

كما يؤكد في موضع آخر في حديثه عن حرية الراي والتفكير انه من حق الفرد نشر المعلومات والمعارف والحقائق الصحيحة، إلا ما يكون في نشره خطر على أمن المجتمع والدولة، وأكد أيضا وفي السياق نفسه على ضرورة احترام مشاعر المخالفين في الدين فلا يجوز لأحد أن يسخر من معتقدات غيره، ولا أن يستدعي المجتمع عليه.[2]

[1] المصدر نفسه، ص 175.

[2] المصدر نفسه، ص 175.

وذلك لأن الإسلام ضمن حرية الفكر ويرى أن التفكير هو النظر الفكري، والنظر ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول، إذ حث في ذلك على التفكير الإيجابي.[1]

يبين يؤكد محمد عمارة على أن الآيات القرآنية التي تتحدث باللفظ الصريح عن النظر وتحث عليه هي تعبر عن فريضة إلهية، فرضها الله سبحانه و تعالى على الإنسان لقوله تعالى:﴿ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴾ سورة آل عمران الآية 137.

فالإنسان مفروض عليه أن يحكم النقل إلى العقل لأنه هو الحكم وهو مناط التكليف في أمور الدين وشؤون الدنيا على السواء.[2]

وفي هذا نجده يقول: "أن النهوض بحقوق فرائض التفكر، التدبر، النظر، التعقل والتفقه" هو الخاصية الإنسانية اللائقة بالإنسان المؤمن، إنها ضرورة إنسانية واجبة وفريضة إلهية بغيرها لن تتحقق حياة الإنسان كإنسان، وإذا ما علمنا معنى كون الحرية ضرورة بنظر الإسلام ليس بمعنى أنها حتمية جبرية، وأن معنى الضرورة هنا آت من أنها فريضة إلهية وتكليف واجب على الإنسان يستلزم حريته واختياره لا يلغيهما بالجبر والحتمية، وإذا هو مارس حريته وحولها من مجال الفكر النظري إلى عالم الممارسة والتطبيق.[3]

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي، حقوق الإنسان في الإسلام، دراسة مقارنة في ضوء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، دار الفكر العربي، مؤسسة ثقافية للطباعة والنشر بيروت، ط 1، 2001، ص 46.

[2] محمد عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص 23.

[3] المصدر نفسه، ص 25.

إن حرية التفكير وإبداء الرأي في نظر محمد عمارة هي حق إنساني، فالإسلام حث على ممارسة التفكير لكن في حدود، أي على الإنسان أن يتجنب كل ما يؤدي إلى المساس بقيم المجتمع وثوابته وما يهدد أمن الدولة وسلامتها، فهي ليست مطلقة وبالتالي مقيدة بحدود ومبادئ الشريعة الإسلامية.

المبحث الثاني: الشورى والمشاركة في الحياة العامة.

المطلب الأول: حق الشورى.

لقد انفرد الإسلام على غيره من الحضارات الأخرى في المجال السياسي إذ أنه رسم للمسلمين سبيل الحكم الراشد، وجعل لهم الحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمة شرط أن لا تخل بالحدود التي رسمها الله سبحانه وتعالى، وفي هذا حدد لهم المبدأ الذي يسيرون عليه وهو الشورى. " فلقد اعتبرت الشورى كمبدأ عام وكدعامة أساسية من دعائم سياسة الحكم في الإسلام، والتي قد تقررت في القرآن الكريم وفرضت منذ بداية الدعوة الإسلامية، كمنهج لبناء المجتمع المسلم وكقاعدة للنظام الاجتماعي، إذ بلغ اهتمام الإسلام بالشورى أن أطلق هذا الاسم على أحد سور القرآن الكريم وهي سورة الشورى، ورفعها إلى الحد الذي اعتبرت فيه من دعائم الإيمان وصفة مميزة للمسلمين"[1].

وبشيء من التوسع فقد تناول محمد عمارة هذه القضية ودعا إلى ضرورة استلهام التراث والاستفادة منه، في مواجهة التحديات وذلك بالعودة إلى المنابع النقية التي تحددت فيها الشورى وتطويرها كي تلاؤم مستحدثات الأمور والجديد الذي تطرحه الحياة إذ يرى أن هذا المقام "مقام الشورى " يجب أن يعلو في الوقت المعاصر، من أجل وضعها في الممارسة والتطبيق، وفي هذا يقول: " إن الشورى في تراث هذه الأمة" فلسفة

[1] علي قريشي، الحرية السياسية في النظام الدستوري المعاصر والفقه الإسلامي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، الدولة في القانون، جامعة الإخوة متنوري، كلية الحقوق، قسنطينة، 2004-2005، ص 174.

دينية مقدسة، وليست مجرد ميراث فكري كما هو حال الغرب عن جاهلية اليونان الوثنيين." [1]

ويذهب راشد الغنوشي في نفس اتجاه محمد عمارة في حديثه عن الشورى، ويرى أنها الأصل الثاني للنظام الإسلامي، بعد النص والشورى بذاتها هي نص وفي هذا يقول أنها: " نص على الإقرار للأمة المستخلفة بحقها في المشاركة العامة في شؤون الحكم بل إن ذلك من واجباتها الشرعية، إذ الشورى علم على أمة الإسلام ودولة الإسلام".[2]

إذ يستشهد محمد عمارة في إثبات إلزامية ومشروعية الشورى للأمة الإسلامية بقوله تعالى:﴿ وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴿٣٧﴾ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ سورة الشورى الآية37-38.

وبهذا يرى محمد عمارة أن الإسلام قد ارتفع بالشورى من مقام الحق إلى مقام الفريضة الشرعية الواجبة على كافة الأمة حكاما ومحكومين، كما يبين أيضا أن القرآن الكريم لما حدد هذا المنطلق لم يتحدث عن ولي الأمر بصيغة المفرد وإنما تحدث عن أولي الأمر بصيغة الجمع، وفي ذلك تزكية للجماعة وعدول عن التفرد والانفراد بأمر المسلمين [3].

ونجده في هذا يقول: "هكذا تحدث القرآن الكريم عن الشورى فهي فريضة شرعية واجبة لسياسية المجتمع والدولة ولا بد لها من الجماعة والجماعية دون الفردية والاستبداد بصنع القرار، وهي إسلامية مقدار هذا المقام الجديد الذي وضعها فيه الإسلام، مقام

[1] محمد عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص 30.
[2] راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، مرجع سابق، ص 108.
[3] محمد عمارة الإسلام وحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص ص 31.34.

الفريضة الواجبة التي فاق ويفوق مقام الحق الذي يجوز لصاحبه التنازل عنه، وإلا فإنها ميراث إنساني وتراث للإنسانية الراشدة منذ أن عرفت الإنسانية على الرشاد في السياسة والسلوك وصنع القرار." [1]

وفي موضع آخر يقول: أن الشورى هي الفلسفة المقدسة للحكم والسلوك اجتماعيا كان أو أسريا أو فرديا، ويرى أن الفردية والاستبداد يحرمان الواقع التاريخي والإنسان الذي عاشه من ثمرات هذه الفلسفة المقدسة، بدليل أن الفردية والاستبداد قد عرفهما تاريخ الإنسانية كلها وعلى اختلاف المواطن والقوميات والحضارات، لكنهما في ظروف أمتنا العربية الإسلامية تبرز عورتها أكثر لأن الشورى في تراث هذه الأمة فلسفة دينية مقدسة[2].

حسب محمد عمارة أن الشورى في الإسلام فريضة إسلامية مقدسة، وفلسفة دينية محضة على عكس تاريخ الشعوب الأخرى التي عرفت الحكم الفردي والاستبدادي بدليل أن هذه الشعوب كانت منتهكة الحق في ممارسة الحكم والتدخل في أمور السياسة.

وفي موضع آخر يعرف الشورى بأنها المشاركة في صناعة القرار، ويبين بأنها حقيقة تجسدت في سنته عليه الصلاة والسلام، وأن هذه الشورى كانت عامة في كل ميادين حياته في الدولة وفي الأسرة وفي سلوكه.[3]

فجاءت سنته عليه الصلاة والسلام تفصيلا وبيانا وتجسيدا لما حواه القرآن الكريم من آيات تحث على الشورى، فالرسول عليه الصلاة والسلام يعلم المسلمين من خلال

---

[1] المصدر نفسه، ص 36.

[2] المصدر نفسه، ص 30.

[3] محمد عمارة، الإسلام والتحديات المعاصرة، مصدر سابق، ص 159.

أحاديثه أن الشورى تكليف وفريضة وليست مجرد حق، ويجوز الالتزام بها أو التنازل عنها حيث تجسدت في حياته، لأن كثير من شؤون الدنيا كانت موضع شوراه مع المسلمين.[1]

فكان عليه الصلاة والسلام يستشير أصحابه ويحثهم على أن يدلوا برأيهم، ويأخذ بما يقررونه في غير ما تعصب ولا استبداد وفي هذا يقول لأبي بكر وعمر رضوان الله عليهم: " لو اجتمعنا في مشورة ما خالفتكما"[2].

هذا هو الطريق الذي حدده الإسلام حيث جعل الشورى الجماعية خير من الانفراد في الرأي، وبين عمارة في هذا الموضع أن هناك نفر من سلاطين الحكام رأوا أن الحاكم عندما يستشير فانه قد أدى ما عليه ثم له بعد ذلك أن يقرر ما يشاء[3].

الشورى كفلسفة للحكم وسبيل لسياسة الرعية قد اشتدت الحاجة إليها وزادت ضرورتها في دولة الخلافة الراشدة، وهذه الدولة عليها مراقبة حكومتها ولها عليها فريضة عزلها إذا جازت أو ضعفت على النهوض وذلك لأن حرية الأمة بواسطة ممثليها في التشريع أن تقف على حدود الشريعة ولا تتجاوزها.[4]

وفي هذا نجد يقول هكذا: "جعل الإسلام ويجعل من الشورى فلسفة الحكم الإسلامي، ومنهج سياسة الرعية وطريق السلوك السوي للفرد، الأمة والمجتمع فريضة

---

[1] محمد عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص ص 36-37.

[2] إبراهيم مذكور، عدنان الخطيب، حقوق الإنسان في الإسلام، دار طلس للدراسات والترجمة والنشر، القاهرة، ط 1، 1992، ص 29.

[3] محمد عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان، مصدر سابق ص 32.

[4] المصدر نفسه، ص ص 41-45.

إلهية وضرورة شرعية وليست مجرد حق من حقوق الإنسان، إنها ديمقراطية الإسلام والمسلمين، جعلها الله فلسفة الحكم في الإسلام وترك للأمة كامل الحق وكل الحرية في إبداع النظم، التنظيمات، السبل والوسائل إلى تقريب غاياتها ومقاصدها من الفعل والعطاء عندما توضع في الممارسة والتطبيق."[1]

وعيه يمكن القول بأن محمد عمارة تحدث عن الشورى وأعطاها مساحة في فلسفته وفكره، بحكم أنها فريضة واجبة وليست مجرد حق والحاجة إليها في الوقت المعاصر شديدة بحكم أن تطبيقها والتزام النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة الكرام بها وتجسيدها قد أثمرت بالمجتمع الإسلامي وبالدولة الإسلامية، كما أن فيها تجسيد لحرية الرأي، فهي حكم إسلامي أقرته الشريعة الإسلامية في كل من مصادر التشريع الإسلامي (القرآن الكريم والسنة النبوية)، إذ اعتبرتها حق للأمة في المشاركة في الحياة السياسية وشؤون الأمة.

المطلب الثاني: حرية المشاركة في الحياة العامة.

لقد تزايد البحث والاهتمام بمسألة الحقوق والحريات وخاصة الحقوق الأساسية والضرورية للإنسان والفردية منها كحق الحياة، حق التعليم، حق التنقل، فكان من نتيجة التركيز على الحقوق الأساسية نفور وابتعاد عن العمل السياسي وخاصة المشاركة في الحياة العامة وشؤونها.

وأن المشاركة في الحياة العامة تعني أن إمكانية ولوج جميع المجالات السياسية والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، متاحة أمام الجميع دون أي تمييز، وفيها تأكيد لحق

[1] المصدر نفسه، ص 45.

المشاركة في تدبير الشأن العام كتولي المناصب العامة، الانخراط بحرية في الأحزاب السياسية، إبداء الرأي حول السياسات المتبعة، المشاركة في انتخاب أعضاء المؤسسات التمثيلية على المستوى المحلي والوطني.[1]

وهي الفكرة التي أكدها محمد عمارة إذ بين أن الحضارات الغربية في العصر الحديث بشعاراتها الزائفة قد حرمت المواطن من حق المواطن الاهتمام بشؤون مجتمعه على عكس الإسلام الذي ارتفع بهذا الحق أي حق الاهتمام بشؤون المجتمع، إلى أن جعله فريضة واجبة للإنسان بل ارتفع به من منزلة فرض العين الذي هو حال الفرائض الأخرى إلى فرض الكفاية[2].

وفي هذا نجده يقول: " الإسلام دين الجماعة، وكثير من فرائض الإسلام وتكاليفه هي فرائض اجتماعية –كفائية– والمخاطب بها الأمة ويستحيل إقامتها دون جماعة وأمة وطن ونظام ودولة واجتماع".[3]

وأكد في السياق ذاته على أن الإسلام صاغ هذه الفريضة الاجتماعية تحت ما يعرف بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والقرآن الكريم تحدث عنها ونادى بضرورتها ووجوبها على الأمة كلها وليس على الفرد بحد ذاته، وهي ليست مجرد حق يباح لصاحبه التنازل عن ممارسته.[4]

---

[1] علاء الدين عبد الرزاق جنكو، المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة التنمية البشرية، العراق، د س، ص 37.

[2] محمد عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص 37.

[3] محمد عمارة، الإسلام والتحديات المعاصرة، مصدر سابق، ص 9.

[4] المصدر نفسه، ص ص 73–74.

ويظهر هذا في قوله تعالى:﴿ وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾سورة آل عمران الآية 104.

رأى محمد عمارة أن هذا الأصل هو الذي جعل المعتزلة رائدة في مفهوم الثورة ضد ظلم السياسة، وعده درسا للجماهير للإطاحة بالنظم السياسية الظالمة الذي يندرج ضمن الأصول الخمسة للمعتزلة، ومن هذا يظهر تأثر محمد عمارة بالأصول الاعتزالية لكنه يندرج ضمن مشروع التجديد والإحياء الإسلامي، إذ يعمل في ذلك على إعادة صياغة مقولات المعتزلة لكن بنظرة جديدة ومختلفة يجعلها تتواكب مع مستجدات العصر والتي بها يكون التغيير لتتحول إلى قوانين تشريعية، سياسية، اجتماعية. [1]

إن المشاركة في الحياة العامة حسب محمد عمارة هي فريضة وليست مجرد حق تجب على الأمة أكثر منها على الفرد، شرط أن يحكمها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كقانون عام لها، وفي هذا نلمح البعد الاعتزالي في فكره.

ويبين محمد عمارة أن السنة النبوية قد كانت بيانا وتجسيدا لهذا الحق وكانت سببا في ازدهار الحضارة الإسلامية، وفي هذا يقول عليه الصلاة والسلام: «من **رأى منكم منكرا فليغره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان**» رواه مسلم والترمذي والنسائي وابن حنبل[2].

[1] عمار بن حمودة، أثر المعتزلة في فكر محمد عمارة: الآثار الدينية، مؤمنون بلا حدود، قسم الدراسات الدينية 2016، ص ص 11-12.

[2] محمد عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان، المصدر السابق، ص 74.

كما رأى أن المشاركة في الشؤون العامة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وثقافية يجب أن تكون إيجابية وفعالة[1].

حق كل فرد في الأمة أن يعلم ما يجري في حياته من شؤون تتصل بالمصلحة العامة، وعليه أن يساهم قدر الطاقة وعلى حسب قدراته في إقامتها، إعمالا لمبدأ الشورى وكل فرد في الأمة من حقه تولي المناصب والوظائف العامة متى توفرت فيه شروطها الشرعية ولا تنتقص تحت أي اعتبار عنصري أو طبقي.[2]

وفي هذا يبين عمارة مشروعية هذا الحق في القرآن الكريم والسنة النبوية وفي هذا يقول: "هكذا تجاوز الإسلام الاشتغال بالشؤون العامة نطاق الحق الإنساني إلى حيث أصبح فريضة اجتماعية يقع إثم التقصير فيها والتفريط فيها على الأمة جمعاء".[3]

ولا يأتي استعداد المواطنون والمواطنات للمشاركة في الحياة العامة إلا في ظل حرية الفكر و التعبير، وحرية الانتماء والنشاط السياسي، وأن المشاركة السياسية كإحدى الحقوق السياسية التي تتناول حق الترشح، الانتخاب، الوظائف العامة ، حرية التعبير والتعددية السياسة، لم يجعلها الإسلام مقتصرة على المسلمين فقط، بل تعدتها إلى غير المسلمين في دولة الإسلام، تعد مشاركة المواطن في العمل السياسي والشؤون السياسية العامة حقا مكفولا يندرج ضمن الحقوق الأساسية التي تجب كفالتها دستوريا ، قانونيا.[4]

---

[1] محمد عمارة، حقائق وشبهات حول السماحة الإسلامية وحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص 35.

[2] المصدر نفسه، ص 174.

[3] محمد عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص 76.

[4] علاء الدين عبد الرزاق جنكو، المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة، مرجع سابق، ص ص 37-54.

ويبين محمد عمارة أن المشاركة في الحياة العامة يندرج كذلك ضمن حق الدعوة والبلاغ فلكل فرد الحق أن يشارك منفردا ومع غيره في حياة الجماعة دينيا، اجتماعيا ثقافيا وسياسيا، وأن ينشأ من المؤسسات وأن يصنع من الوسائل ما هو ضروري لممارسة هذا الحق وتكون الدعوة فيه وفق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يكون نجاحها إلا بارتباطها بالمسؤولية[1].

إن الحديث عن المشاركة في الحياة العامة هو الحديث عن الحقوق السياسية وقد احتلت هذه القضية موقع في فكر محمد عمارة، ورأى فيها فريضة إلهية وليست مجرد حق، والحقوق السياسية هي الأخرى لا تقل أهمية عن الحقوق الأساسية المتعلقة بحق الحياة كونها ضرورة لا يجوز التنازل عنها ومبدأها في ذلك الكفاءة، القدرة والمسؤولية.

[1] محمد عمارة، حقائق وشبهات حول السماحة الإسلامية وحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص 176.

المبحث الثالث: موقف محمد عمارة من الأقليات وحرية الاعتقاد.

المطلب الأول: حقوق الأقليات.

إن الإسلام في دعوته اجتمعت فيه الحضارات، القوميات وتعددت فيه الثقافات والعادات، التقاليد، الأعراف، الملل، والديانات، حتى عد التعدد سنة إلهية في الكون وهذا التعدد في الإسلام إنما يدل على التبادل والقبول والتعايش وليس على الصراع والانقسام والتميز.

إن التعددية في الديانات في بلاد الإسلام بين اليهودية والنصرانية لهو دليل على السماحة الإسلامية، حيث اعتبروا مواطنين في الدولة الإسلامية وجب حمايتهم تحت ظل الإسلام.

ومحمد عمارة هو الآخر قد تناول بالدراسة والبحث حقوق الأقليات الغربية في ظل الأغلبية الإسلامية، وكذلك حقوق الأقليات الإسلامية في ظل الأغلبيات الغربية ويؤكد على أن هذا المصطلح " الأقلية " في استخداماتنا الثقافية والاجتماعية الحديثة والمعاصرة ، مصطلح وافد من المفاهيم الغربية التي وفدت إلى واقعنا الثقافي والاجتماعي من خلال الاحتكاك الحضاري بين الغرب والعرب، لذلك فهو مصطلح محمل بمعاني العنصرية، الاثنية والعرقية، وكلها معاني تحمل في طياتها الظلم والظلال، الذي ارتبط بالثقافة الغربية عندما استخدم للتعبير عن الأفراد الذين يعتبرون

أنفسهم أو يعتبرهم الآخرين مشتركين في بعض السمات والخصائص التي تميزهم عن التجمعات الأخرى.[1]

ما يفهم من هذا أن مصطلح الأقلية هو مصطلح ذو أصل غربي، أي أنه دخيل في ثقافتنا العربية الإسلامية، وهذا راجع إلى تداخل الثقافة العربية والغربية وتعايشهما.

إن محمد عمارة في حديثه عن تغير المصطلحات وفي رؤيته أن الأقليات مصطلح غربي لا يعني هذا أن الإسلام قد وقف منهم موقف معارض وأن الأقليات التي كانت تحت ظل الإسلام أطلقت عليها مصطلحات أخرى كأهل الذمة• أو غير المسلمين.

يؤكد محمد عمارة أن الأوضاع الدينية للأقليات يحكمها المبدأ القرآني العام لقوله تعالى: ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۖ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ۚ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِالْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ البقرة، الآية 256.

أما الأوضاع المدنية والشخصية للأقليات تحكمها شريعة الإسلام إن هم تحاكموا إليها.[2]

---

[1] محمد عمارة، الإسلام والأقليات بين الماضي والحاضر والمستقبل، مكتبة الشروق الدولية القاهرة، ط 1، 2003، ص 07.

*أهل الذمة: الأمان والعهد، أهل الذمة: أهل العهد، الذمي هو المعاهد والذميون والذمي نسبة إلى الذمة، أي العهد من الإيمان أو من ينوب عنه بالأمن على نفسه وماله نظير التزامه الجزية ونفوذ أحكام الإسلام، أنظر: محمد حمدي زقزوق، الموسوعة الإسلامية العامة، جمهورية مصر العربية، القاهرة ، 2003، ص 65.

[2] محمد عمارة، حقائق وشبهات حول السماحة الإسلامية وحقوق الإسلام، مصدر نفسه، ص 164.

لقوله تعالى:﴿ سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ ۚ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ۖ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا ۖ وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ المائدة الآية 42.

كما بين كذلك أن للأقليات نفس الحقوق التي للمسلمين في دولة الإسلام مثلا حق المعتقد أي للفرد الحق في اختيار دينه بعيدا عن أي إكراه، وجاءت الوثائق الإسلامية والتي هي بلغة العصر تعرف بالدستور وفيها تقنين كامل لحقوق المواطنة وواجباتها بين المسلمين وغير المسلمين من رعية الدولة الإسلامية في كل الميادين الدينية والمدنية فساوى بين الذات وبين الآخر جاعلا منه جزءا من الذات.[1]

اعتبر محمد عمارة أن الأفراد الذين يعيشون تحت ظل دولة الإسلام هم مثلهم مثل المسلمين لهم نفس الحقوق منها حق المعتقد، والوثائق الإسلامية شهادة حية على ذلك.

ومن بين هذه الوثائق الوثيقة الدستورية التي أقرها الرسوم صلى الله عليه وسلم لنصارى نجران ولجميع من ينتحل دعوة النصرانية، قرر الإسلام فيها علاقة حقوق وواجبات المواطنة.

وهذه الوثيقة كانت بتاريخ 10 هـ -632 م وفيها قرر أن كامل حقوق المواطنة وواجباتها هي دين ضمنه الإسلام لغير المسلمين الذين يعيشون بديار الإسلام، لهم ما

[1] محمد عمارة، حقائق وشبهات حول السماحة الإسلامية وحقوق الإنسان، المصدر نفسه، ص 59.

للمسلمين وعليهم ما على المسلمين وعلى المسلمين ما عليهم حتى يكونو للمسلمين شركاء فيما لهم وفيما عليهم.[1]

هذا بالنسبة للنصارى كذلك نصت وثيقة أخرى على حقوق اليهود وهو الذي يمثل نص(دستور) الدولة الإسلامية الأولى الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم عقب الهجرة إلى المدينة، على أن لليهود دينهم وللمسلمين دينهم ومن تبعنا من اليهود فإن لهم النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم، وهكذا أسس هذا الدستور في الدولة الإسلامية الأولى لكامل المساواة والإنصاف في حقوق المواطنة وواجباتها على نحو غير مسبوق وغير ملحوق في الإطار الإسلامي منذ ما يزيد عن 14 قرنا[2].

والتي كانت بتاريخ 1هـ/ 622 م والتي نصت على أن لليهود ومن ماثلهم من اليهود العرب أمة مع المؤمنين لليهود دينهم وللمسلمين دينهم.[3]

مما سبق يظهر أن محمد عمارة في حديثه عن حقوق الأقليات التي هي تحت حماية الإسلام، أكد على أن الإسلام سابق للغرب في هذا، وأن الوثائق التي نصها النبي صلى الله عليه وسلم في علاقة المسلمين مع غيرهم هي مرجعية الإسلام والفكر الإسلامي في إقرار هذه الحقوق.

ويبين المقصود بدستور المدينة و الوثيقة النبوية التاريخية التي أقرها وكتبها الرسول صلى الله عليه وسلم لتنظيم العلاقات بين المكونات البشرية في المدينة المنورة

[1] محمد عمارة، حقائق وشبهات حول السماحة الإسلامية وحقوق الإنسان، المصدر السابق، ص 72

[2] محمد عمارة، السماحة الإسلامية في التنوير الإسلامي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2006، ص 21.

[3] محمد عمارة، حقائق وشبهات حول السماحة الإسلامية وحقوق الإنسان، المصدر نفسه، ص 94

وفي هذه الوثيقة وغيرها من الوثائق الأخرى نص على حقوق سياسية كثيرة لغير المسلمين مجملة ومفصلة مع إقرارهم الاحتفاظ بمعتقداتهم، من بين هذه الحقوق حق الأمن، العقيدة، حق المساواة وحق المواطنة، ولهم كذلك حق المشاركة في الحياة العامة مادام أنهم يعدون من أهل الدولة الإسلامية أو مواطنيها.[1]

يقول محمد عمارة "أننا في أمس الحاجة إلى ميثاق عالمي يتضمن معايير عادلة وموحدة لعلاقات الأقليات بالأغلبيات في مختلف الأوطان ومن مختلف القوميات والديانات، ميثاق عالمي يمثل التوافق العالمي الذي ترضاه الأمم والقوميات والديانات وليس التوافق الغربي الذي يعرض على العالم ويسمى بذلك دوليا وعالميا".[2]

وفي هذا تأكيد على أن حقوق الأقليات يجب أن تكون معروفة ومعمول بها في الغرب مثل ما كان معمول بها في الإسلام، وأن تكون هناك سياسة جامعة تحدد حقوق الأقليات في مختلف الأقطار والحضارات.

ولقد كثر الحديث وطال لدى كثير من المفكرين حول الحقوق السياسية للأفراد الذي يعيشون تحت ظل الإسلام في المشاركة في تسيير شؤون الدولة وإبداء رأيهم فيها وفيه اختلفت وتعددت الآراء، فمنهم من يرى عدم جواز غير المسلم في ممارسة حق الترشح والانتخاب والعضوية في المجالس النيابية، وذلك لأن الذين لا يؤمنون بمبادئ الإسلام ولا يعرفونها حق المعرفة لا يحق لهم أن يتولوا رئاسة الحكومة ومجلس الشورى

[1] دهكو قويدر محمد، حق غير المسلمين في المعارضة السياسية في الدولة الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص عقائد وأديان، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر 1، 2015-2016، ص ص 38.42.

[2] محمد عمارة الإسلام والتحديات المعاصرة، مصدر سابق، ص 421.

بأنفسهم، وإلى هذا الرأي ذهب المودودي إلا أنه في الوقت نفسه يطرح بديل لغير المسلمين في أن يكون لهم مجالس خاصة بهم حتى يتمكنوا من خلالها بإبداء رأيهم في شؤون الدولة .[1]

في حين يرى الاتجاه الثاني أنه من حقهم المشاركة التامة والمطلقة في ممارستهم كل الحقوق والواجبات ما دام أنهم من أهل الدولة الإسلامية لهم حقوقهم كما لهم مسؤولياتهم، وكان فهمي هويدي ومحمد فتحي عثمان من القائلين بهذا الرأي والقرضاوي هو الآخر يرى أنه لغير المسلمين الحق في تولي وظائف الدولة كالمسلمين، إلا ما غلبت عليه الصبغة الدينية كالإمامة، رئاسة الدولة وقيادة الجيش[2].

وفي الأخير يمكن القول أن محمد عمارة قد دعا إلى ضرورة احترام الأقليات ومنها (أهل الذمة)، واحترام حقوقها مقابل أن تؤدي واجباتها وأن تسير شؤون الدولة ينبغي أن يكون مرتبط بالمسؤولية والكفاءة والعارفين بأمورها كانوا مسلمين أو غير مسلمين، وفي هذا نجده يقر بمبدأ المواطنة، والقول بأن الإسلام دعا إلى حماية الأقليات وحفظ حقوقها يعني أنه قد ارتفع بهذا الحق إلى مصاف الضرورات.

المطلب الثاني: حرية الاعتقاد.

الحديث عن حرية الفكر يقودنا بالضرورة للحديث عن حرية الاعتقاد باعتبارها مظهرا من مظاهر حرية الفكر، فالدولة الإسلامية دولة ملتزمة بعقيدة ونظام وفي هذا

[1] علاء الدين، عبد الرزاق جيكو، المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة، مرجع سابق، ص 55.

[2] المرجع نفسه، ص 56.

رفض الإسلام مسألة الإكراه الديني واعتبر حرية الاعتقاد أول حقوق الإنسان التي يثبت بها وصف إنسان، فالذي يسلب إنسانا حرية الاعتقاد إنما يسلبه إنسانيته ابتداء[1].

كما يضيف مفلاح بن عبد الله في السياق ذاته أن الله كرم الإنسان ودعا إلى ضرورة احترام إرادته وفكره، وبهذا دعا إلى حرية الاعتقاد وبين أن الإنسان مسؤول عن تبعة عمله.[2]

فالحرية الدينية تعني حق الأفراد في اختيار معتقداتهم الدينية وممارسة الطقوس التي تستلزمه هذه المعتقدات، وأن الإسلام كان له السبق على كل التشريعات في إقرار الحرية الدينية والدعوى إلى كفالتها وحمايتها فقد أعطى لكل فرد الحق في أن يدين بما يشاء وأن يعتنق بما يشاء، وأن يعتنق من العقائد ما يريد فليس لأحد أن يحمل غيره على ترك عقيدته أو يحمله على اعتناق غير دينه.[3]

تعتبر حرية التدين والاعتقاد من بين أهم الحريات التي أقرها الإسلام وكفلها لكل الأفراد على حد السواء، وكان منهجه في ذلك وسطي معتدل لا إرغام ولا إكراه فيها.

---

[1] مفلاح بن عبد الله، الدين والسياسة في خطاب الغزالي، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، ص 175 نقلا عن جمال البنا لا عقوبة للردة، حرية الاعتقاد عماد الإسلام.

[2] المرجع نفسه، ص 178.

[3] محمد بن أحمد بن صالح الصالح، حقوق الإنسان في القرآن والسنة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص 150.

ولقد اعتبر الإسلام حرية الاعتقاد من أهم حقوق الإنسان بعد حق الحياة وهو أحد الضرورات الخمس، وحق الحرية الدينية مرتبط بالعقل والفكر وحرية الرأي والاختيار والقناعة الشخصية للإنسان، إذ بين القرآن ونص على حرية الاعتقاد والتدين.[1]

في قوله تعالى: ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ۚ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ **البقرة** ، الآية 256.

يتحدث راشد الغنوشي عن حرية الدين والاعتقاد فيرى أنها حق الفرد في اختيار عقيدته بعيدا عن كل إكراه، ولقد ضمنت الشريعة للإنسان كثمرة لمسؤوليته ورفضت كل الوسائل التي يكون بها الإكراه، ودعت إلى ضرورة الحرية بالتي هي أحسن بعيدة عن كل ما فيه استعمال للقوة.[2]

ومحمد عمارة هو الآخر قد شكلت حرية التدين والاعتقاد إحدى منطلقات فكره إذ بين أنم الإسلام شرع هذه الحرية وكفلها للجميع وفي هذا نجده يقول أن لكل شخص حرية الاعتقاد وحرية العبادة وفقا لمعتقده.[3]

بقوله تعالى " ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾سورة الكافرون، الآية 6.

ويبين في موضع آخر بأن حرية الاعتقاد هي حرية مطلقة لكن الشبهة والاعتراضات تكون على التعبير عن هذا الاعتقاد، وذلك لأن حرية التعبير والدعوة إلى

[1] طه حسام محمد، الحقوق الأساسية للإنسان في الشريعة الإسلامية، مجلة العلوم القانونية وا لإنسانية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالي، ص ص 213-214.

[2] راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، مرجع سابق، ص 44.

[3] محمد عمارة حقائق وشبهات حول السماحة الإسلامية وحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص 175.

المعتقد هي التي تكون مقيدة بالنظام العام في كل مجتمع ، ويبين بأن في القرآن ليس هناك حد دنيوي أو عقوبة دنيوية للردة وذلك لأن هذا الاختيار يكون بين الإنسان ونفسه وأن الذين أقيم عليهم حد الردة هم الذين تعدو على حقوق المجتمع وعلى المقوم الإيماني في المجتمع وعلى النظام العام للمجتمع وعليه فإن الحرية مطلقة والتعبير عنها مرتبط بالمسؤولية في إطار عام هو الذي يترك الإسلام يجعل الإنسان حر في إطار الثوابت.[1]

ويبين أيضا بأن تقرير الإسلام لحرية الضمير في الاعتقاد الديني شاهد على تقديسه حرية الإنسان في كل الميادين.[2]

اعتبرت مسألة الحرية الدينية وخاصة حرية المعتقد من أكثر الأمور المتداولة و

يتم طرحها بشكل متزايد وقد زعم الغرب بأنه يرعى ويحمي الحرية الدينية، وأنشئوا مكتب للحرية الدينية الدولية عام 1998م، وأعطوا لأنفسهم حق الرقابة، أما في الإسلام فإن حرية اختيار المعتقد والانتماء الديني متروكة للفرد، فهو مسؤول عن إرادته وبعدها يكون الثواب أو العقاب هو المصير.[3]

كما ذهب عبد المتعال الصعيدي إلى القول بأن الحرية الدينية عبارة عن حق الإنسان في اختيار عقيدته الدينية فلا يكون لغيره من الناس سلطانا عليه فيما يعتقده بل

[1] محمد عمارة، حرية التعبير ومساحتها من الإسلام، قناة الأزهري برنامج المنتدى، 3 ماي 2019.
[2] محمد عمارة، مفهوم الحرية في مذاهب الإسلاميين، مصدر سابق، ص 10.
[3] أسعد السحمراني، الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية، أبعادها وضوابطها مجمع الفقه الإسلامي الدولي، منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة 19، إمارة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص 9.

له أن يعتقد ما يشاء، إنما هي حرية مطلقة لكل الأشخاص وحرية مطلقة في كل الأديان وحرية مطلقة في جميع الحالات على السواء.[1]

ذهب محمد عمارة في تأكيده على مطلقية الحرية الدينية وخاصة حرية المعتقد على السواء في نفس ما ذهب إليه عبد المتعال الصعيدي والحرية الدينية عنده (محمد عمارة) لم تقتصر على المسلمين فقط وإنما يشمل كذلك الأقليات الغير المسلمة التي انصهرت قوميا وحضاريا مع الأغلبيات المسلمة.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 10.

[2] محمد عمارة، أكذوبة الاضطهاد الديني في مصر، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2000، ص ص 107.108.

لقد احتلت حرية الدين والمعتقد مكانة هامة في فكر محمد عمارة فدعا إلى الحرية الدينية المطلقة للمسلمين وغير المسلمين الذين يعيشون في ظل الإسلام وهذه الحرية لا تقوم على الإكراه والجبر، وإنما المسألة تعتمد على مدى اقتناع الشخص بها.

من خلال تتبع أراء ومواقف محمد عمارة في عرضه لمسألة الحقوق والحريات نجده من القائلين والمدافعين فتأصيله لهذه الحقائق ينبثق من المرجعية الإسلامية، هذا بالنسبة للحقوق والحريات التي اقتصر عليها بحثنا، كذلك الحال بالنسبة للنماذج الأخرى التي نادي بها.

نقد وتقييم:

إننا ومن خلال الاستناد إلى دراسات ومواقف المفكر محمد عمارة في هذا المجال (الحقوق والحريات)، يتضح أنه قد استطاع أن يبلور رؤية جديدة في هذه المسألة وبصورة واضحة، وان كان يتفق محمد الغزالي على أن الإسلام سابق في إقرار منظومة حقوق الإنسان عن المنظومات الغربية، إلا أن محمد عمارة نجد أنه يخالفه في القول أن الحقوق والحريات قد ارتفع بها الإسلام من درجة الواجبات، الاباحات، إلى درجة الفرائض والتكاليف العينية و الكفائية ونحن في هذا نحسبه متميز لم يسبق إلى قوله أحد

كما نجده متميز أيضا بمخالفة بعض سابقيه الذين يرون أن الحقوق والحريات تحصيلها لا يكون إلا بأخذ مبادئ النموذج الغربي وما أقره، وأن اهتمامه بهذه المسألة وتأليفه للكتب إنما يدل هذا على أنها قضية حقيقية تحتاج إلى دراسة وبحث.

فراشد الغنوشي نجده في هذا يثني وبثمن اجتهادات هدا المفكر، ويرى بأن عدم تنازله لضغوطات وهيمنة الفكر الغربي هذا هو الذي يجعله جدير بوصف الرائد

الإسلامي، حتى أن الغنوشي يرى نفسه تلميذا له في بعض من جوانب فكره.[1]

إلا أنه ولكل فكر ومفكر انزلاقات واختلالات والتي قال فيها المؤلف عمار بن حمودة حين نقد نزعة محمد عمارة التمجيدية للفكر الاعتزالي، في قوله أن المعتزلة هي أكثر الاتجاهات القائلة بالحرية، وكأنه يلغي كل الإسهامات الفكرية التي نادت بها.[1]

[1] فيديو، وحي القلم، محمد عمارة، الاعتكاف في محراب الفكر، موقع الملفات الإسلامية، الجزيرة بتاريخ 9 / 4 / 2019، على الساعة 30 :15.

كما أننا ومن خلال تتبع المسار الفكري لمحمد عمارة، نجده يتراجع عن انتمائه وتوجهه الماركسي واليساري وينضم وينتظم في الاتجاه الإسلامي، هذا دليل على أنه لم يثبت على موقف واحد، وأن أفكاره قد تختلف حسب فترات حياته وحسب توجهاته.

[1] عمار بن حمودة، أثر المعتزلة في فكر محمد عمارة، الآثار الدينية، أثر المعتزلة في الفكر الإسلامي الحديث، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث والمركز الثقافي العربي، قسم الدراسات الدينية، المملكة المغربية، د ط، 2016، ص 3.

خاتمة

خاتمة.

إننا وبعون الله تعالى وفي دراستنا هذه الموسومة " بالحقوق والحريات العامة " في الفكر السياسي لمحمد عمارة، ومن خلال تتبع مراحل البحث كلها سعينا في هذه الورقة البحثية إلى استقراء واستخلاص بعض النتائج منها:

1-الاهتمام والاشتغال بمسألة الحقوق والحريات في الفكر العربي والحديث والمعاصر، كثير ومتزايد سواء تعلق ذلك بالمفاهيم أو المضامين، وهذا يدل على أن الأمة العربية تعاني منها وتفتقد لها ولمبادئها وهذا بسبب سوء الاستخدام والتطبيق.

2- إن البحث في مسألة الحقوق والحريات العامة لم يظهر نتيجة صدفة وإنما كان لزاما وحتمية لظروف محددو تباينت بين الرؤية الدينية والليبرالية.

3-الحقوق والحريات واحدة من أهم القضايا التي اشتغل عليها قلم وفكر محمد عمارة، وذلك لتصحيح وتقويم الرؤى التي توجه سهامها إلى الثقافة العربية الإسلامية، وإلى المنظومة الحقوقية الإنسانية الإسلامية في مصادرها.

4-قدم محمد عمارة طرح لفكرة الحقوق والحريات العامة وربطها بالدين الإسلامي.

5-بين محمد عمارة أن الرؤية الإسلامية لا تلغي ما جاءت به المنظومات الحقوقية الغربية بل سابقة في الإقرار بها.

6-من خلال تتبع أفكار محمد عمارة وآراء الاتجاهات السابقة الذكر يظهر أن محمد عمارة في دراسة الحقوق والحريات يصنف ضمن التيار الديني الإسلامي.

وفي الأخير يمكن إجمال التوصيات والاقتراحات من خلال بحثنا هذا للمقبلين على الاشتغال في مثل هذه المواضيع أن يكون أن البحث في الحقوق والحريات ينبغي أن لا

يكون مجرد نضيرات وتصورات بل يجب تثمين كل الجهود والمساعي التي من شأنها أن تفتح آفاق جديدة وأن تكون هناك دراسات أكاديمية متخصصة وهيئات فاعلة في هذا المجال، كما نأمل أن تكون هناك دراسات ميدانية مقارنة بين التطبيق للحقوق والحريات في العالم العربي والغربي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع .

القرآن الكريم(برواية ورش + رواية حفص).

قائمة المصادر.

1 ـ محمد عمارة، الإسلام والأقليات الماضي، الحاض، والمستقبل، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة ، ط 1 ، 2003 .

2 ـ محمد عمارة، الإسلام والسياسة الرد على شبهات العلمانيين، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، طبعة جديدة، 2007.

3 ـ محمد عمارة، الإسلام والغرب افتراءات لها تاريخ ، مركز الأعلام العربي، مصر ، ط 1 ، 2006 .

4 ـ محمد عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان، عالم المعرفة، الكويت، د ط ، 1985 .

5 ـ محمد عمارة ، الشيخ محمد الغزالي، المعارك الفكرية، دار السلام، د ب ، د ط ، 2009 .

6 ـ محمد عمارة، المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية، دار الشروق ، القاهرة ، ط 2 ، 1988 .

7 ـ محمد عمارة، أكذوبة الاضطهاد الديني في مصر، جمهورية مصر العربية، القاهرة، د ط، 2000 .

8 ـ محمد عمارة، الإسلام والتحديات المعاصرة، نهضة مصر للطباعة للنشر والتوزيع، القاهرة ، ط 1 ، 2005 .

9 ـ محمد عمارة، حقائق وشبهات حول السماحة الإسلامية وحقوق الإنسان، دار السلام، القاهرة ، ط 1 ، 2010 .

10 ـ محمد عمارة ، تحرير المرأة بين الغرب والإسلام ، مكتبة الإمام البخاري ، القاهرة ، ط 1 ، 2009 .

11 ـ محمد عمارة، مفهوم الحرية في مذاهب الإسلاميين، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ط 1 ، 2009 .

12 ـ محمد عمارة ، علمانية المدفع والإنجيل التحالف غير المقدس بين المدفع العلماني وإنجيل المنصرين، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع ، مصر ، ط 1 ، 2000 .

13 ـ محمد عمارة ، إسلاميات المعرفة ، محاضرة الإطار العام الإسلامية ، العلوم الاجتماعية ، تقديم رفعت العوضي ، مركز الدراسات المعرفية ، الموسم الثقافي ، 2009 ، 2010 ، الثلاثاء 12 / 10 / 2019 ، قاعة رواق المعرفة .

قائمة المراجع .

14 . رفاعة رافع الطهطاوي ، الأعمال الكاملة تحقيق محمد عمارة ج 1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 1 ، 1973 .

15 . رفاعة رافع الطهطاوي ، تخليص الإبريز في تلخيص باريز ،كلمات عربية للترجمة والنشر ، القاهرة ، د ط ، د ب ، د س .

16 . رفاعة رافع الطهطاوي ، مرشد الأمين للبنات والبنين ، تقديم منى أحمد أبو زيد ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، ط 1 ، 2010 .

17 . عبد الرحمان الكواكبي ، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ، ترجمة مجدي سعيد، دار الكتاب المصري، القاهرة، د ط ، 2010 .

18 . محمد الغزالي ، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ط 4 ، 2005 .

19 . محمد الغزالي ، مائة سؤال عن الإسلام ،المقطم للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط 1 ، 2004 ، ط5 ، 2004 .

20 . محمد الغزالي ن الاستبداد السياسي ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، د ب ، د ط ، 1997 .

21 . زكي نجيب محمود ، طريقنا إلى الحرية، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، د ب ، د ط، 2010 .

22 . زكي نجيب محمود، حصاد السنين، دار الشروق، القاهرة، ط 1، 1991.

23 . محمد أركون، الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، ترجمة هاشم الصالح، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د ط، د س.

24 . محمد أركون، نقد العقل الديني، ترجمة هاشم الصالح، دار المطبعة، بيروت لبنان، ط 1 ، 1998 .

25 . محمد أركون ، الفكر الأصولي واستحالة التأصيل، ترجمة، هاشم الصالح، دار الساقي، بيروت، لبنان، د ط، 1999 .

26 . عبد الله العروي ، مفهوم الحرية، المركز الثقافي، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1933 .

27 . مفلاح بن عبد الله ، الدين والسياسة في خطاب الغزالي، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط ، 2013 .

28 . محمود عبده ، محمد الغزالي داعية النهضة الإسلامية ، مركز الحضارات لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط 1 ، 2009 .

29 . ثائر الحلاق، محاضرات في الفكر المعاصر، قضايا وأعلام ، دار الماجد، د ب ، د ط، 2010 .

30 . عباس محمود العقاد، عبد الرحمان الكواكبي، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة د ط ، 2010 .

31 . أسعد السحمراني ، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار النفائس، لبنان ، ط 3 ن 2006 .

32 . علي سامي النشار ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، دار المعارف، القاهرة ، ط 9 ، د س .

33 . الإمام عبد الفتاح إمام ، رحلة في فكر زكي نجيب محمود، المجلس الأعلى للثقافة، د ب ، د ط ، 2010 .

34 . عمار بن حمودة ، أثر المعتزلة في فكر محمد عمارة ، الآثار الدينية ، أثر المعتزلة في الفكر الإسلامي الحديث، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث والمركز الثقافي العربي ، د ب ، د ط ، 2016 .

35 . عبد العزيز بن عثمان التويجري، الدولة وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ايسكوا ، المملكة العربية السعودية ، د ط ، 2014.

36 . محمد لن أحمد بن صالح الصالح ، حقوق الإنسان في القرآن والسنة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، الرياض ، ط 1 ، 2002.

37 . إبراهيم مذكور ، عدنان الخطيب، حقوق الإنسان في الإسلام ، دار طلاس للطباعات والترجمة والنشر، القاهرة ، ط 1 ، 1992 .

38 . راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، ط 1 ، 1993 .

39 . سهيل حسين الفتلاوي، حقوق الإنسان في الإسلام دراسة مقارنة في ضوء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، دار الفكر العربي مؤسسة ثقافية للطباعة والنشر، بيروت، ط 1 ، 2001 .

40 . علاء الدين عبد الرزاق جنكو ، المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة التنمية البشرية، العراق.

قائمة المعاجم .

1. ابن منظور ، لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر، مراجعة عبد المنعم خليل إبراهيم دار الكتاب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 2003 .

2 . أبي الحسين أحمد ابن فارس زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقي وضبط عبد السلام محمد هارون، ج 2 ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، د ب ، د ط ، 1979 .

3 . لويس معلوف، المنجد في اللغة والأعلام ، دار الشروق ، بيروت ، لبنان، ط 36 . 1997

4 . إبراهيم مذكور ، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، القاهرة، د ط، 1983.

5 . عبد المنعم الحفني ، المعجم الشامل للمصطلحات الفلسفية، مكتبة مدبولي ، مصر القاهرة، ط3 ، 2000 .

6 . محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح، فصل الحاء باب الراء المطبعة الكاثوليكية، ط 1 ، 1329 .

7 . مراد وهبة، المعجم الفلسفي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط 4، 2007

8 . جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج 1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، د ط ، 1982 .

9 . علي ابن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق ودراسة محمد الصديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، د ط ، 2003 .

قائمة المجلات .

1 . أسعد السحمراني، الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية، أبعادها وضوابطها، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، منظمة المؤتمر الإسلامي ، الدورة19 ، إمارة الشارقة ، دولة الإمارات العربية المتحدة .

2 . عزيز العرباوي ، مفهوم الحرية في الإسلام وفي الفكر الغربي، مؤمنون بلا حدود ، دراسات وأبحاث ، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية ، د عدد ن 2016 .

3 . إسماعيل الحسني، مفهوم حرية التعبير عن الرأي في الإسلام ، دورة 19 ، منظمة المؤتمر الإسلامي ، الإمارات العربية المتحدة .

4 . زازة لخضر ، حماية حقوق الإنسان في النظام العربي مقارنة بالنظام الأوروبي، مركز جيل البحث العلمي، لبنان ، العدد 19 ، 2017 .

5 . طه حسام محمد، الحقوق الأساسية للإنسان في الشريعة الإسلامية، مجلة العلوم القانونية والإنسانية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالي .

قائمة الملتقيات .

1 . رشا رضا عبد الحين المواطنة على ضوء الحماية الدولية للحقوق والحريات، التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، لبنان ، 2018 .

2 . عبد الفتاح ماضي ، تدريس حقوق الإنسان على المستوى الجامعي والحركة السياسية والمطالبة بالديمقراطية في مصر، العلاقة بين تدريس حقوق الإنسان على المستوى الجامعي بالحركات السياسية والمطالبة بالديمقراطية في الوطن العربي، مركز شركاء التنمية، البحوث والاستشارات والتدريب، الظاهرة 2007 .

3 . محمد إبراهيم الذكري، حقوق الإنسان في المناهج الجامعية العامة ، في جامعة الإمام بن سعود الإسلامية، درجة توافرها وتصور مقترح لتعليمها، ودمج تقنية المعلومات في تعلمها مجلة العلوم التربوية، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية ، د ب ، 1436 .

قائمة المقالات .

1 . علاء الدين عبد الرزاق جنكو، المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة التنمية البشرية ، العراق .

قائمة المواقع الالكترونية .

1. 34 : 16 يوم 8 / 1 / 2019 ، أخر تحديث . www Google .com .jazira. nel
22 / 9 / 2015 بمكة المكرمة على الساعة 16 : 18 .

قائمة الفيديوهات .

1 . وحي القلم، محمد عمارة ، الاعتكاف في محراب الفكر، موقع الملفات الإسلامية ، الجزيرة بتاريخ 9 / 4 / 2019 ، على الساعة 53 : 15 .

2 . محمد عمارة ، حرية التعبير ومساحتها من الإسلام ، قناة الأزهري ، برنامج المنتدى، 3 / ماي / 2019 ، الساعة 30 : 16 .

المذكرات

1. دهكو قويددر محمد، حق غير المسلمين في المعارضة السياسية في الدولة الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص عقائد واديان، جامعة الجزائر1 يوسف بن خدة، 2016/2015.

فهرس الموضوعات	الصفحة
شكر و تقدير	
إهداء	
ملخص	
مقدمة	أ / و
الفصل الأول : مدخل إلى مصطلحات الدراسة.....	08
تمهيد.....	08
المبحث الأول : التعرف بالمفكر محمد عمارة	09
المطلب الأول : سيرته	09
المطلب الثاني : مساره العلمي و الفكري.....	10
المبحث الثاني : دلالة المصطلحات (الحقوق و الحريات).....	14
المطلب الأول : دلالة مصطلح (الحق).....	14
المطلب الثاني : دلالة مصطلح (الحرية).....	17
-**الحريات العامة**	20
المطلب الثالث: التمييز بين الحق والحرية.....	21
خلاصة	25
الفصل الثاني: السياق الفكري لتشكل مسألة الحقوق والحريات.....	26
تمهيد.....	27
المبحث الأول : اهتمامات الاتجاه الليبرالي بالحقوق والحريات	28
المطلب الأول :اجتهادات بعض المفكرين الليبراليين	28
أولا : زكي نجيب محمود.....	28
ثانيا: محمد أركون.....	32
ثالثا : عبد الله العروي	34

المطلب الثاني: الشروط الثقافية لمسألة الحقوق والحريات عند الاتجاه الليبرالي.....	37
المبحث الثاني: اشتغال الاتجاه الديني بالحقوق والحريات.....	41
المطلب الأول : اجتهادات بعض مفكري التيار الديني	41
أولا: رفاعة رافع الطهطاوي	41
ثانيا : عبد الرحمن الكواكبي	46
ثالثا : محمد الغزالي	50
المطلب الثاني: الشروط الثقافية لمسألة الحقوق والحريات عند الاتجاه الديني.....	56
المبحث الثالث : الموازنة بين الاتجاه الليبرالي والديني في مسألة الحقوق والحريات	58
المطلب الأول: موارد الاتفاق	58
المطلب الثاني : موارد التمايز.....	59
خلاصة	60
الفصل الثالث : مفهوم الحقوق والحريات العامة في الفكر السياسي لمحمد عمارة.....	61
تمهيد:.....	62
المبحث الأول: حق الحياة والرأي والفكر	63
المطلب الأول: حق الحياة	64
المطلب الثاني: حرية الرأي والفكر.....	69
المبحث الثاني: الشورى والمشاركة في الحياة العامة	73
المطلب الأول : حق الشورى	73
المطلب الثاني: حرية المشاركة في الحياة العامة.....	77

المبحث الثالث : موقف محمد عمارة من الأقليات وحرية الاعتقاد.....	82
المطلب الأول : حقوق الأقليات	82
المطلب الثاني : حرية الاعتقاد	87
خلاصة	92
نقد و تقييم	93
خاتمة	95
قائمة المصادر والمراجع	98